

نسخة الوزا

الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مقفلة) – شركة قابضة
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مقفلة) – شركة قابضة
دولة الكويت
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

نسخة الوزارة

الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مقفلة) – شركة قابضة
دولة الكويت

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

الصفحات	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
47 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / مساهمي الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي
شركة مساهمة كويتية (مقفلة) - شركة قابضة
دولة الكويت

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي - ش.م.ك (مقفلة) - شركة قابضة والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المادية.

في رأينا، فإن البيانات المالية المرفقة تُعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل ضمن قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (الميثاق)، وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق. نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة أنها ضرورية لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة المستمرة واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يكون أولئك المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنجم الأخطاء عن الإحتيال أو الخطأ وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول سواء منفردة أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

نحن نمارس، كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، الحكم المهني ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. نحن أيضاً:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتكون مخاطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من مخاطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المقصودة أو تشويه الحقيقة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في الظروف المحددة، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- نقيم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- نتوصل إلى استنتاج معين حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كانت توجد شكوك كبيرة متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الشركة إلى وقف أعمالها بصفتها منشأة مستمرة.
- نقيم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

كما أننا نتواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدتها خلال عملية التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك؛ أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية ومحتويات تقرير مجلس الإدارة للشركة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. كذلك فقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليهم، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع مخالفات خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتعديلات اللاحقة عليهم على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها.

بي كي اف
بورسلي وشركاه

طارق ماجد بورسلي
مراقب حسابات مرخص رقم 75 فئة أ
بي كي اف بورسلي وشركاه
عضو بي كي اف انترناشيونال

الكويت في: 2 مارس 2025

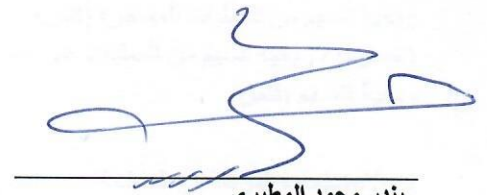
الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي - ش.م.ك (مقفلة) - شركة قابضة
دولة الكويت

المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2024

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	إيضاح	
1,214,735	1,214,735	4	الموجودات
-	1,585,500		ودائع لأجل
1,475,000	200,500		أعمال تحت التنفيذ
-	613,761	5	أرصدة مدينة أخرى
779,607	-	6	المستحق من حاملي الوثائق
1,656,253	1,656,253	7	إستثمار في شركة زميلة
504,249	-	8	قرض حسن لحقوق حاملي الوثائق
5,629,844	5,270,749		موجودات محتفظ بها لغرض البيع
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
23,025	19,727	9	أرصدة دائنة أخرى
421,925	-	5	المستحق إلى حاملي الوثائق
2,813	-	8	مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع
447,763	19,727		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
5,000,000	5,000,000	11	رأس المال
49,932	56,960	11	إحتياطي إجباري
49,932	56,960	11	إحتياطي إختياري
82,217	137,102		أرباح مرحلة
5,182,081	5,251,022		مجموع حقوق الملكية
5,629,844	5,270,749		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 47 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



بندر محمد المطيري

رئيس مجلس الإدارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	إيضاح	
			العمليات المستمرة:
26,382	52,132		فوائد دائنة
(500)	(813)		عمومية وإدارية
(13,266)	(9,567)	6	حصة في نتائج أعمال شركة زميلة
-	29,960		ربح إستبعاد إستثمار في شركة زميلة
12,616	71,712		ربح السنة من العمليات المستمرة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
			العمليات غير المستمرة:
1,436	(1,436)		(خسارة) / ربح السنة من العمليات غير المستمرة لموجودات ومطلوبات
14,052	70,276		محتفظ بها لغرض البيع
			ربح السنة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
(126)	(632)	11	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(141)	(703)		حصة الزكاة
13,785	68,941		ربح السنة
12,376	70,377		ربح السنة من العمليات المستمرة
1,409	(1,436)		(خسارة) / ربح السنة من العمليات غير المستمرة
-	-		الدخل الشامل الآخر:
13,785	68,941		الدخل الشامل الآخر للسنة
			إجمالي الدخل الشامل للسنة
0.25	1.41		ربحية السهم من العمليات المستمرة (فلس)
0.03	(0.03)		(خسارة) / ربحية السهم من العمليات غير المستمرة (فلس)
0.28	1.38	12	ربحية السهم (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 47 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي - ش.م.ك (مقفلة) - شركة قابضة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

رأس المال	إحتياطي إجباري	إحتياطي إختياري	أرباح مرحلة	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,000,000	49,932	49,932	82,217	5,182,081	رصيد 1 يناير 2024
-	-	-	68,941	68,941	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	7,028	7,028	(14,056)	-	المحول إلى الإحتياطيات
5,000,000	56,960	56,960	137,102	5,251,022	رصيد 31 ديسمبر 2024
5,000,000	48,527	48,527	71,242	5,168,296	رصيد 1 يناير 2023
-	-	-	13,785	13,785	إجمالي الدخل الشامل للسنة
-	1,405	1,405	(2,810)	-	المحول إلى الإحتياطيات
5,000,000	49,932	49,932	82,217	5,182,081	رصيد 31 ديسمبر 2023

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 47 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي - ش.م.ك (مقفلة) - شركة قابضة
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	
12,376	70,377	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1,409	(1,436)	ربح السنة من العمليات المستمرة
13,785	68,941	(خسارة) / ربح السنة من العمليات غير المستمرة
		التعديلات:
(26,382)	(52,132)	فوائد دائنة
13,266	9,567	حصة في نتائج أعمال شركة زميلة
-	(29,960)	ربح إستبعاد إستثمار في شركة زميلة
-	1,436	العمليات غير المستمرة لموجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع
267	1,335	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة
936	(813)	(خسارة) / ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
-	1,124,500	أرصدة مدينة أخرى
(207)	(4,633)	أرصدة دائنة أخرى
729	1,119,054	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
331,000	-	المحصل من وديعة لأجل
-	(1,235,500)	المدفوع في أعمال تحت التنفيذ
(501,436)	-	صافي الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع
-	500,000	المحصل من إستبعاد الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها لغرض البيع
-	600,000	المحصل من إستبعاد إستثمار في شركة زميلة
26,382	52,132	فوائد دائنة مقبوضة
(144,054)	(83,368)	صافي التدفقات النقدية المستغلة في الأنشطة الإستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
143,325	(1,035,686)	صافي التغير في المستحق من / إلى حاملي الوثائق
143,325	(1,035,686)	صافي التدفقات النقدية (المستغلة في) / الناتجة من الأنشطة التمويلية
-	-	صافي التغير في نقد ونقد معادل
-	-	نقد ونقد معادل في بداية السنة
-	-	نقد ونقد معادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 47 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1- معلومات حول الشركة

- تأسست الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي - ش.م.ك. (مقفلة) - شركة قابضة بموجب عقد تأسيس رسمي موثق لدى كاتب العدل رقم 4125 بتاريخ 14 ديسمبر 2016 وتعديلاته اللاحقة.
 - تم قيد الشركة بإدارة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة - إدارة الشركات تحت رقم 371763 بتاريخ 12 يناير 2017.
 - إن أهم الأنشطة الرئيسية للشركة وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي وتعديلاتهما اللاحقة هي:
 - تأمين تكافلي من غير الحياة وتكوين الأموال.
 - بيع وشراء الأسهم والسندات لصالح الشركة.
 - استثمار الفوائض المالية في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
 - إدارة المشاريع.
 - بيع وشراء الأراضي والعقارات لصالح الشركة فقط.
 - تملك العقارات والمنقولات لصالح الشركة.
- ويكون للشركة مباشرة تلك الأعمال في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.
- إن التكافل هو بديل إسلامي للتأمين التقليدي وبرنامج الإستثمار، ويستند إلى مفهوم الصناديق المشتركة حيث يتلقى كل حامل وثيقة حصنة في الفائض الناتج من أنشطة التأمين وفقاً للنظام الأساسي للشركة وإعتماد هيئة الفتوي والرقابة الشرعية.
- تقوم الشركة بالأعمال نيابة عن حاملي الوثائق بالإضافة إلى تقديم الأموال إلى عمليات حاملي الوثائق عند الحاجة، يتحمل المساهمون مسؤولية المطلوبات المتكبدة من قبل حاملي الوثائق في حالة حدوث عجز في صندوق حاملي الوثائق وتصفية العمليات التي يقومون بها. تحتفظ الشركة بالملكية الفعلية لكافة الموجودات ذات الصلة بعمليات حاملي الوثائق والمساهمين. تم الإفصاح عن هذه الموجودات والمطلوبات ونتائج أعمال حاملي الوثائق في الإيضاحات.
- تحتفظ الشركة بدفاتر محاسبية منفصلة لحاملي الوثائق والمساهمين. تم تسجيل الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بصورة مباشرة بكل نشاط في الحسابات التي تخصصها، تحدد الإدارة ومجلس الإدارة أساس توزيع المصروفات من العمليات المشتركة.
- يقع مقر إدارة الشركة بدولة الكويت - المرقاب - قطعه 3 - مبني 2 أ - مجمع الشركة التجارية العقارية - مكتب 20 أ دور 20.
 - استعانت الشركة بخدمات 73 موظف كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: 58 موظف).
 - تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 2 مارس 2025، وهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة لمساهمي الشركة. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2- أسس الإعداد والسياسات المحاسبية المادية

2.1 أسس الإعداد

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وافتراضات قد تؤثر في المبالغ المفصح عنها في هذه البيانات المالية حيث قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية. إن الأمور التي تكون فيها التقديرات والافتراضات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية أو تلك التي تتطلب قدراً أكبر من الأحكام، قد تم الإفصاح عنها في (إيضاح - 3).

إن المصادر الرئيسية للتقديرات والافتراضات مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للشركة للسنة السابقة. تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس، تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد التزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. تعرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة.

مبدأ الإستمرارية

كان لدى مديري الشركة، عند اعتماد البيانات المالية، توقع بأن الشركة لديها موارد كافية للاستمرار في عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور علاوة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها وبالتالي، واصلو تطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية.

2.2 المعايير المحاسبية الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية متفقة مع تلك المستخدمة في السنة السابقة، باستثناء المعايير الجديدة والمعدلة التالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال السنة.

معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (IFRS) الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية

خلال السنة الحالية طبقت الشركة عدداً من التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت سارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. لم يكن لتطبيق تلك التعديلات أي تأثير مادي على الإفصاحات أو المبالغ الواردة في هذه البيانات المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) "بيان التدفقات النقدية" والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) "الأدوات المالية": الإفصاحات بعنوان "ترتيبات تمويل الموردين".

تضيف هذه التعديلات الغرض من الإفصاح إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) وتنص على أن المنشأة مطالبة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترتيبات التمويل مع الموردين التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم آثار تلك الترتيبات على مطلوبات المنشأة وتدفقاتها النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) لإضافة ترتيبات التمويل مع الموردين كمثال ضمن مطلوبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتعرض المنشأة لمخاطر تركيز السيولة.

تتضمن التعديلات أحكام انتقالية محددة لفترة إعداد التقارير السنوية الأولى التي تطبق فيها الشركة التعديلات. بموجب الأحكام الانتقالية، لا يُطلب من المنشأة الإفصاح عن:

- معلومات مقارنة لأي فترات إعداد تقارير مقدمة قبل بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة هذه التعديلات لأول مرة.
- المعلومات المطلوبة بخلاف ذلك بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7): (iii)–(ii) 44H(b) في بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة هذه التعديلات لأول مرة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1): تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة

تؤثر التعديلات فقط على عرض المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة في بيان المركز المالي وليس على مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي موجودات أو مطلوبات أو دخل أو مصروفات، أو المعلومات التي تم الإفصاح عنها حول تلك البنود.

توضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المنشأة ستمارس حقها في تأجيل تسوية المطلوبات، وتشرح أن الحقوق تكون موجودة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، ويتم تقديم تعريف "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الموجودات أو الخدمات الأخرى إلى الطرف المقابل.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1): عرض البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات

تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية المطلوبات لمدة اثني عشر شهرا على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة). تؤثر مثل هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجودا في نهاية فترة إعداد البيانات المالية، حتى لو تم تقييم المطلوبات بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد البيانات المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد البيانات المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد البيانات المالية).

ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضا أن الحق في تأجيل تسوية المطلوبات لمدة اثني عشر شهرا على الأقل بعد تاريخ إعداد البيانات المالية لا يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة إعداد البيانات المالية.

ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية المطلوبات خاضعا لامتنال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهرا بعد فترة إعداد البيانات المالية، فإن المنشأة تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم مخاطر المطلوبات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهرا بعد فترة إعداد البيانات المالية. ويتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للمطلوبات ذات الصلة والحقوق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 (IFRS 16): عقود التأجير - مطلوبات التأجير في البيع وإعادة التأجير

تضيف التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 (IFRS 16) متطلبات القياس اللاحقة لمعاملات البيع وإعادة التأجير التي تفي بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 (IFRS 15) /الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء ليتم المحاسبة عنها على أنها عملية بيع. تتطلب التعديلات من البائع المستأجر تحديد "مدفوعات الإيجار" أو "مدفوعات الإيجار المعدلة" بحيث لا يعترف البائع المستأجر بالربح أو الخسارة المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به البائع المستأجر بعد تاريخ البدء.

لا تؤثر التعديلات على الربح أو الخسارة المعترف بها من قبل البائع المستأجر فيما يتعلق بالإنهاء الجزئي أو الكامل لعقد التأجير. في ظل غياب هذه المتطلبات الجديدة، قد يعترف البائع المستأجر بربح من حق الاستخدام الذي يحتفظ به فقط بسبب إعادة قياس مطلوبات عقد التأجير (على سبيل المثال، بعد تعديل عقد التأجير أو تغيير في مدة عقد التأجير) تطبيق المتطلبات العامة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 (IFRS 16). قد يكون هذا هو الحال بشكل خاص في حالة إعادة الإيجار مما يتضمن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

كجزء من التعديلات، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل مثال توضيحي في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 (IFRS 16) وإضافة مثال جديد لتوضيح القياس اللاحق لموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في معاملة البيع وإعادة التأجير مع دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل. تبين الأمثلة التوضيحية أيضا أن المطلوبات التي تنشأ من معاملة البيع وإعادة التأجير المؤهلة كعملية بيع تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 (IFRS 15) هي مطلوبات تأجير.

يقوم البائع المستأجر بتطبيق التعديلات بأثر رجعي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 (IAS 8) على معاملات البيع وإعادة التأجير التي يتم الدخول فيها بعد تاريخ التطبيق الأولي، والذي يتم تعريفه على أنه بداية فترة التقرير السنوية التي طبقت فيها المنشأة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 (IFRS 16) لأول مرة.

معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (IFRS) الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية، لم تقم الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد.

افتقار العملات للتبادل
العرض والإفصاحات في البيانات المالية
الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة.
الإفصاحات

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21)
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18)
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بعنوان افتقار العملات للتبادل

تنص التعديلات على كيفية تقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل، وكيفية تحديد سعر الصرف عندما لا تكون كذلك. تنص التعديلات على أن العملة تكون قابلة للتحويل إلى عملة أخرى عندما تتمكن المنشأة من الحصول على العملة الأخرى خلال إطار زمني يسمح بتأخير إداري عادي ومن خلال آلية السوق أو التبادل التي من خلالها تنشئ معاملة التبادل حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ. تقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للاستبدال إلى عملة أخرى في تاريخ القياس ولغرض محدد. إذا كانت المنشأة قادرة على الحصول على ما لا يزيد عن مبلغ ضئيل من العملة الأخرى في تاريخ القياس للغرض المحدد، فإن العملة غير قابلة للاستبدال بالعملية الأخرى.

إن تقييم إمكانية استبدال عملة بعملة أخرى يعتمد على قدرة المنشأة على الحصول على العملة الأخرى وليس على نيتها أو قرارها بالقيام بذلك.

عندما لا تكون العملة قابلة للاستبدال بعملة أخرى في تاريخ القياس، يتعين على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري في ذلك التاريخ. إن هدف المنشأة من تقدير سعر الصرف الفوري هو عكس السعر الذي ستم به معاملة التبادل المنظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

لا تحدد التعديلات كيفية قيام المنشأة بتقدير سعر الصرف الفوري لتحقيق هذا الهدف. يمكن للمنشأة استخدام سعر صرف يمكن ملاحظته دون تعديل أو أي أسلوب تقدير آخر. تتضمن أمثلة سعر الصرف القابل للملاحظة ما يلي:

- سعر الصرف الفوري لغرض آخر غير ذلك الذي تقيم به المنشأة من أجله قابلية الاستبدال.
- أول سعر صرف تستطيع به المنشأة الحصول على العملة الأخرى للغرض المحدد بعد استعادة قابلية صرف العملة (أول سعر صرف لاحق).

يجوز للمنشأة التي تستخدم أسلوب تقدير آخر أن تستخدم أي سعر صرف يمكن ملاحظته - بما في ذلك الأسعار من معاملات الصرف في الأسواق أو آليات الصرف التي لا تخلق حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ - وتعديل هذا السعر، حسب الضرورة، لتحقيق الهدف المبين أعلاه.

عندما تقوم المنشأة بتقدير سعر صرف فوري لأن العملة غير قابلة للتحويل إلى عملة أخرى، يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم كيفية تأثير عدم إمكانية تحويل العملة إلى عملة أخرى، أو من المتوقع أن تؤثر على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

تضيف التعديلات ملحقاً جديداً كجزء لا يتجزأ من معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21). ويتضمن الملحق إرشادات تطبيقية بشأن المتطلبات التي أدخلتها التعديلات. كما تضيف التعديلات أمثلة توضيحية جديدة مرفقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21)، والتي توضح كيف يمكن للمنشأة أن تطبق بعض المتطلبات في مواقف افتراضية بناءً على الحقائق المحدودة المقدمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قام بإجراء تعديلات لاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 (IFRS 1) للتوافق مع معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21) المعدل والرجوع إليه من أجل إمكانية الاستبدال.

تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. يتم السماح بالتطبيق المبكر. لا يجوز للمنشأة بتطبيق التعديلات بأثر رجعي. وبدلاً من ذلك، يتعين على المنشأة تطبيق الأحكام الانتقالية المحددة الواردة في التعديلات.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18): العرض والإفصاح في البيانات المالية

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1). حيث يحمل العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS 1) دون تغيير واستكمالها بالمتطلبات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم نقل بعض فقرات معايير المحاسبة الدولية رقم 1 (IAS 1) إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 8 (IAS 8) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7). علاوة على ذلك، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قام بإجراء تعديلات طفيفة على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 33 (IAS 33) ربحية السهم.

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) متطلبات جديدة إلى:

- تقديم فئات محددة ومجموعات فرعية محددة في بيان الربح أو الخسارة

- تقديم إفصاحات بشأن مقاييس الأداء التي تحددها الإدارة (MPMs) في الملاحظات على البيانات المالية
- تحسين التجميع والتجزئة.

يتعين على المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) لفترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027، مع السماح بالتطبيق المبكر. تصبح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 (IAS 7) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 33 (IAS 33) بالإضافة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 8 (IAS 8) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 (IFRS 7)، سارية المفعول عندما تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18). يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19): الشركات التابعة التي لا تخضع للمسؤولية العامة: الإفصاحات

يسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) للشركة التابعة المؤهلة بتقديم إفصاحات مخفضة عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (IFRS) في بياناتها المالية.

تكون الشركة التابعة مؤهلة للإفصاحات المخفضة إذا لم تكن لديها مساءلة عامة وكانت شركتها الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بإعداد بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (IFRS).

يعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) اختياري للشركات التابعة المؤهلة ويحدد متطلبات الإفصاح للشركات التابعة التي تختار تطبيقه.

لا يسمح للمنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) إلا في نهاية فترة التقرير:

- إنها شركة تابعة (يشمل ذلك الشركة الأم الوسيطة)
- لا يوجد لديها مساءلة عامة، و
- تقوم الشركة الأم النهائية أو أي شركة أم وسيطة بإعداد بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام والتي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تتمتع الشركة التابعة بالمساءلة العامة إذا:

- يتم تداول أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام، أو أنها بصدد إصدار مثل هذه الأدوات للتداول في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق خارج البورصة، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو
- تحتفظ بموجودات بصفة انتمائية لشركة واسعة النطاق من الأطراف الخارجية كواحدة من أعمالها الأساسية (على سبيل المثال، البنوك، واتحادات الائتمان، وهيئات التأمين، ووسطاء/تجار الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار المشترك، والبنوك الاستثمارية غالباً ما تستوفي هذا المعيار الثاني).

يمكن للمنشآت المؤهلة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) في بياناتها المالية المجمعة أو المنفصلة أو الفردية. ويمكن للشركة الأم الوسيطة المؤهلة التي لا تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) في بياناتها المالية المجمعة القيام بذلك في بياناتها المالية المنفصلة.

يسري المعيار الجديد على فترات إعداد التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

إذا اختارت المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) لفترة إعداد تقارير لسابقة لفترة إعداد التقارير التي تطبق فيها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 (IFRS 18) لأول مرة، فإنها ملزمة بتطبيق مجموعة معدلة من متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في الملحق الخاص بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19). وإذا اختارت المنشأة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19). لفترة إعداد التقارير السنوية قبل تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 (IAS 21)، ليس من الضروري تطبيق متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IFRS 19) فيما يتعلق بعدم القدرة على التبادل.

لا تتوقع إدارة الشركة أن يكون لتطبيق المعايير المذكورة أعلاه تأثيراً مادياً على البيانات المالية للشركة.

2.3 السياسات المحاسبية المادية

2.3.1 تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي إستناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.
تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كانت من المتوقع تحققها أو تنوي الشركة بيعها أو إستهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال إثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية إلتزام لفترة إثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي.

تصنف الشركة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
 - محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
 - كان من المتوقع تسويتها خلال إثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، أو
 - لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الإلتزام لفترة لا تقل عن إثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.
- تصنف كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

2.3.2 الأدوات المالية

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

2.3.2.1 الموجودات المالية

تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، إستناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالشركة بإدارة موجودات الشركة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة الشركة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف الشركة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين) كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة، فإن الموجودات المالية تصنف كجزءاً من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. لا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة - اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط
عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق

مدفوعات أصل المبل والفائدة فقط). لأغراض هذا الاختبار، يعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الإقرار المبني، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية) على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الإنتمان. تقوم الشركة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. ويتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الإعتراف المبني

يتم الإعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل. يتم الإعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاعفاً إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الشركة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الإحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها الإستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم الشركة بتصنيف موجوداتها المالية عند الإعتراف المبني ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من الربح أو الخسارة.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التالين:

- الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة.

يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الربح أو الخسارة عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو إنخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي:

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لإحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخضم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) بإستثناء الخسائر الإنتمائية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الإعتراف المبني. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف إنتمائي، يتم إحتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل إنتمائياً عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الإنتمائية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الإعتراف المبني.

التكلفة المضافة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الإقرار المبدئي مخصوما منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الإستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المبلغ للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر. إن النقد والنقد المعادل، ودائع لأجل، المستحق من حاملي الوثائق، مدينون مساهمون، الأرصدة المدينة الأخرى تصنف كأدوات دين بالتكلفة المضافة.

النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع البنكية قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

مدينون تجاريون ومدينون مساهمون:

يمثل المدينون التجاريون ومدينو المساهمون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الإقرار بها مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للشركة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة. الإستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الإقرار بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملة الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الربح أو الخسارة. يتم الإقرار بتوزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد الشركة من تلك المتحصلات كإسترداد جزأ من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم إنخفاض القيمة. وعند إستبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المضافة أو من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الإستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تقم الشركة بتصنيف الإستثمار في الأدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الإقرار المبدئي.

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المضافة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المضافة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإقرار المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الإقرار ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإقرار بالربح أو الخسارة عليهم على أسس مختلفة.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع والناتجة من الإستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

2.3.2.2 انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف الشركة بمخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تستند الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الإئتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت الشركة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الإئتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم الشركة بتتبع التغيرات في مخاطر الإئتمان، ولكن يتم الاعتراف بمخصص الخسائر إستناداً إلى الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت الشركة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الإئتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الإنكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الإئتمانية مثل درجة مخاطر الإئتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعثر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة، تطبق الشركة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الإئتمانية يعتمد على تحديد الشركة في البداية لحدث خسائر الإئتمان. وبدلاً من ذلك، تتخذ الشركة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الإئتمان وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق الشركة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى: الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الإئتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر إئتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية: (عدم انخفاض قيمة الإئتمان) الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الإئتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الإئتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة: (انخفاض قيمة الإئتمان) الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكبر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الإئتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى أعمار الإئتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى أعمار الإئتمان للموجودات المالية خسائر الإئتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى أعمار الإئتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهراً جزءاً من الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي.

يحدد قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الإئتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الإئتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الربح أو الخسارة.

تعتبر الشركة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 365 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للشركة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن الشركة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة، يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع إسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

2.3.2.3 المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

• الدائنون

يتمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الإلتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهم أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2.3.2.4 إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية:

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الإلتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم إستبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبدل أو التغيير كإلغاء إعتراف لأصل الإلتزام وإدراج إلتزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الربح أو الخسارة.

إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الربح أو الخسارة كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

2.3.2.5 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

2.3.3 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمنشآت والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمنشآت والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً فإنه يتم رسمة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمنشآت والمعدات.

تظهر الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة ناقصا للإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة فيما عدا الاراضي المستأجرة والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنتهاء خدمة الموجودات، يتم إستبعاد تكلفتها وإستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر.

تظهر الأراضي المستأجرة بالقيمة العادلة بناءً على تقييمات دورية من قبل مقيمين مستقلين.

يتم استبعاد أي رصيد للإستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي المستأجرة نتيجة للتقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر.

إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الإستهلاك المحتسب بناءً على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر وبين الإستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم الشركة بإعادة تقييم تلك الأراضي المستأجرة كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات التي تم إعادة تقييمها فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة.

لا يتم إستهلاك الأراضي المستأجرة، يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لباقي بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات كما يلي:

الأصل	العمر الانتاجي المقدر
أثاث وديكورات	3:5 سنوات
سيارات	3 سنوات

يتم إثبات قيمة اعمال تحت التنفيذ بالتكلفة التاريخية المرسله لأعمال التي تم تنفيذها على هذه الأعمال. بعد الانتهاء من إنجاز المشروع يتم تصنيفه كممتلكات ومعدات وذلك وفقاً للغرض الذي أنجز من أجله.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الإستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمنشآت والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

2.3.4 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية كل فترة تقرير، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد الموجودات لأحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للإسترداد الأصل منفرد، يجب على الشركة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للإسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة الأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للإسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كإخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للإسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

2.3.5 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام.

2.3.6 مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تراول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية تاريخ التقرير المالي، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

2.3.7 توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم الشركة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإدارة الشركة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية المساهمي الشركة، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات لحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الإلتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ التقرير أحداث الأحقة التاريخ بيان المركز المالي.

2.3.8 رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصصة من المبالغ المحصلة.

2.3.9 إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة إستحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت الشركة بشكل عام أنها الطرق الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قابل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق الشركة نموذج من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.

الخطوة الثانية: تحديد الإلتزامات التعاقدية في العقد - إن الإلتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع الشركة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.

الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الإلتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من إلتزام تعاقدي، ستقوم الشركة بتخصيص السعر المعاملة لكل إلتزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة إستحقاقه نظير تلبية ذلك الإلتزام التعاقدي.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي الشركة بالإلتزامات التعاقدية.

تقوم الشركة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد عندما تقوم الشركة بتلبية الإلتزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ الشركة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للشركة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم الشركة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة الملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف الشركة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالإلتزامات الأداء التي لم يتم تليبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي. وبالمثل، إذا قامت الشركة بتلبية الإلتزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع الشركة إسترداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف، إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل الشركة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات الشركة من الأنشطة التالية: -

إيرادات ودائع

يتم تسجيل الإيرادات من الودائع على أساس تسير زمني مع الأخذ بعين الاعتبار الرصيد الاصلي القائم ونسبة الربح المطبقة.

إيرادات توزيعات

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في إستلام تلك الدفعات.

الإيرادات والمصاريف الأخرى

يتم تحقق الإيرادات والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الإستحقاق.

2.3.10 عقود الإيجار

الشركة كمستأجر

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف الشركة بموجودات حق الإستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

أ) موجودات حق الإستخدام

تعترف الشركة بموجودات حق الإستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للإستخدام). وتقاس موجودات حق الإستخدام بالتكلفة ناقصة أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس المطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الإستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجير المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصة أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد الشركة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك موجودات حق الإستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض موجودات حق الإستخدام للانخفاض في القيمة.

ب) مطلوبات عقود الإيجار

تعترف الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة الشركة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الإعراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عقد إحتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم الشركة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتجديد بشكل فوري بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية المطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل.

ج) عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء الإعراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على العقود تأجير ممتلكاتها ومعدات (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الإعراف الخاصة بعقود تأجير

موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

2.3.11 حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الإحتياطي الأجنبي وأي خسائر متراكمة.

2.3.12 الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المسلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

2.3.13 العملات الأجنبية

تقليد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها. تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية التقرير المالي. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الربح أو الخسارة خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

فيما يتعلق بالتخلص الجزئي لشركة تابعة تتضمن عملية أجنبية لا تؤدي إلى خسارة الشركة للسيطرة على الشركة التابعة، فإن نسبة الحصة المتناسبة من فروق الصرف المتراكمة تعاد نسبتها إلى حصص غير مسيطرة ولا يتم الاعتراف بها في الربح أو خسارة بالنسبة لجميع عمليات التخلص الجزئية الأخرى (مثل عمليات التخلص الجزئية من الشركات الزميلة أو الترتيبات المشتركة التي لا تؤدي إلى خسارة الشركة التأثير أو السيطرة المشتركة)، يتم إعادة تصنيف الحصة المتناسبة من فروق الصرف المتراكمة إلى الربح أو الخسارة. يتم التعامل مع تسويات القيمة العادلة الناتجة عن الاستحواذ على شركة أجنبية كموجودات ومطلوبات الشركة الأجنبية وترجمتها بسعر الإغلاق.

2.3.14 الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية السداد إلزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداؤه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن إحتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- الآراء والتقديرات والإفتراسات المحاسبية المادية

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والإفتراسات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وإفتراسات تؤثر على المبالغ المدرجة الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الإعراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المدينة في (إيضاح رقم- 2.3.9) يتطلب آراء هامة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

إن تحديد قابلية الإسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر الشركة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال الشركة الإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع الشركة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في (إيضاح رقم - 2.3.2).

عقود الإيجار

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الإئتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والإفتراسات.

الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إدراج الموجودات والمطلوبات المحتملة في البيانات المالية ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة أو الخارجة على الترتيب مستبعداً والذي يتطلب أحكاماً جوهريّة.

التقديرات والإفتراضات

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع الشركة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق علم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقدم والتغيرات في العمليات.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

إن عملية تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة تتطلب تقديرات. إن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الإئتمانية المقدرة مستقبلاً، يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصة تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي إستثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

عقود الإيجار

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير.
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

4- ودائع لأجل

- إن الودائع لأجل البالغة 1,214,735 دينار كويتي (2023: 1,214,735 دينار كويتي) مودعة لدى بنوك محلية وهي مدرجة بالدينار الكويتي، يتراوح متوسط معدل الربح من هذه الودائع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 نسبة 4.14 % إلى 4.58 % (2023: 1.25 %: 3.27 %).
- إن الودائع لأجل محتفظ بها كضمان للإكتتاب في أنشطة التأمين التكافلي طبقاً للقانون رقم 24 لسنة 1961، والقانون رقم 125 لسنة 2019 ولائحة التنفيذية.

5- المستحق من / (إلى) حاملي الوثائق

- يتمثل رصيد المستحق من حاملي الوثائق البالغ 613,761 دينار كويتي كما في تاريخ البيانات المالية (2023: المستحق إلى حاملي الوثائق البالغ 421,925 دينار كويتي) في صافي الحركات في حساب حاملي الوثائق بصافي والمحولة من وإلى حساباتهم متضمنة بيع وشراء أسهم بالنيابة عن حاملي الوثائق.

6- استثمار في شركة زميلة

- يتمثل استثمار الشركة في الشركات الزميلة فيما يلي:

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	نسبة الملكية		الأنشطة الرئيسية	القيمة الدفترية (بالدينار كويتي)	
		2023	2024		2023	2024
شركة منار الخير العقارية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	% 86	% -	تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها وإدارة أملاك الغير	779,606	لا شيء

- بموجب قرار مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة بتاريخ 15 يوليو 2024، تم التخرج من الاستثمار في الشركة الزميلة "شركة منار الخير العقارية - شركة مساهمة كويتية (مقفلة)"، وذلك من خلال بيع عدد 12,900,000 سهم لأحد كبار مساهمي الشركة، والخاصة بحصة المساهمين في هذا الاستثمار، وفقاً للشروط المتفق عليها بموجب عقد اتفاق بين أطراف التخرج. وجار حالياً استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإتمام عملية التنازل.
- إن تفاصيل الحركة على الاستثمار في شركة زميلة خلال خلال السنة ظهرت كما يلي:

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
792,873	779,607	رصيد بداية السنة
(13,266)	(9,567)	حصة في نتائج أعمال شركة زميلة
-	(770,040)	إستبعاد خلال السنة
779,607	-	رصيد نهاية السنة

7- قرض حسن لحقوق حاملي وثائق التأمين

بما يتماشى مع النظام الأساسي للشركة وقانون رقم 125 لسنة 2019 ولائحة التنفيذية وتعديلاتهم اللاحقة، يتم تغطية صافي عجز حاملي الوثائق الناتج من أنشطة التأمين عن طريق "قرض حسن" من المساهمين، سوف يتم سداد القرض الحسن الممنوح من قبل المساهمين عن طريق الفائض من أنشطة التأمين في السنوات المستقبلية.

إن الإدارة بصدد تحديث التقييم التفصيلي لإمكانية استرداد القرض الحسن المقدم إلى صندوق حاملي الوثائق بناءً على المعلومات المعقولة الممكن إثباتها والمتعلقة بعمليات السنة المالية الحالية.

8- موجودات ومطلوبات محتفظ بها لغرض البيع

وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5)، تم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إتمام صفقة بيع شركة (كراج أركان لتصليح السيارات - شركة الشخص الواحد) والتي سبق تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع. وقد تم تحصيل كامل قيمة الصفقة وفقاً لشروط البيع المتفق عليها، وتم الانتهاء من استكمال الإجراءات القانونية المرتبطة بنقل الملكية. وبناءً عليه، تم استبعاد الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالشركة التي تم سبق تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، كما تم الاعتراف بالأثر المالي للمعاملة ضمن نتائج العمليات غير المستمرة وفقاً لمتطلبات المعيار.

9- أرصدة دائنة أخرى

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
18,392	18,392	مكافأة الإدارة
4,492	632	المستحق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (إيضاح - 10)
141	703	زكاة مستحقة
23,025	19,727	

10- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

إن الشركات المساهمة الكويتية ملزمة بالمساهمة بنسبة 1% من صافي أرباحها السنوية لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وفقاً للقرار الوزاري رقم 287 لسنة 2016 وتعديلاته اللاحقة.

إن حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر ظهرت كالتالي:

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,366	4,492	الرصيد في 1 يناير
126	632	المكون خلال السنة
-	(4,492)	المدفوع خلال السنة
4,492	632	الرصيد في 31 ديسمبر

خلال السنة قامت الشركة بسداد مبلغ 4,492 دينار كويتي لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حصلت الشركة على شهادة من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تفيد بسداد الحصة المستحقة لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي حتى 31 ديسمبر 2023. حتى تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية لم تقم الشركة بسداد الحصة المستحقة لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والبالغة 632 دينار كويتي.

11- رأس المال والإحتياطيات

- رأس المال

كما في تاريخ البيانات المالية بلغ رصيد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع مبلغ 5,000,000 دينار كويتي (خمسة ملايين دينار كويتي) موزعه على 50,000,000 سهم، قيمة كل سهم 100 فلس كويتي.

- الإحتياطيات

إحتياطي إجباري

- وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للإحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة إيقاف هذا التحويل عندما يصل الإحتياطي الإجباري إلى 50% من رأس المال. أن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة.

- لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين وإنما يجوز إستعماله لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% (خمسة بالمائة) في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد، وإذا زاد الإحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة جاز للجمعية العمومية للمساهمين أن تقرر إستعمال ما زاد عن هذا الحد في الوجوه التي تراها في صالح الشركة ومساهميها.

إحتياطي إختياري

- وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم تحويل نسبة مئوية من ربح السنة إلى الإحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليها الجمعية العامة، ويجوز إيقاف هذا الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة العادية بناء على إقتراح من مجلس الإدارة.

12- ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة

يتم احتساب ربحية السهم على أساس ربح السنة مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما يلي:

2023	2024	
12,376	70,377	ربح السنة من العمليات المستمرة (دينار كويتي)
1,409	(1,436)	(خسارة) / ربح السنة من العمليات غير المستمرة (دينار كويتي)
13,785	68,941	ربح السنة (دينار كويتي)
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (سهم)
0.25	1.41	ربحية السهم من العمليات المستمرة (فلس)
0.03	(0.03)	(خسارة) / ربحية السهم من العمليات غير المستمرة (فلس)
0.28	1.38	ربحية السهم (فلس)

13- الجمعية العمومية لمساهمي الشركة

- بموجب قرار الجمعية العامة السنوية العادية لمساهمي الشركة في جلستها المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2024 تم المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

- تم التصريح بإصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بموجب قرار مجلس إدارة الشركة في جلستها المنعقدة بتاريخ 2 مارس 2025، كما أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تخضع البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتوصية مجلس إدارة الشركة للموافقة الرسمية عليها في إجتماع الجمعية العمومية لمساهمي الشركة.

14- عمليات التأمين التكافلي

إن السياسات المحاسبية المادية المستخدمة في المحاسبة عن أعمال التأمين موضحة أدناه. إن السياسات المستخدمة في المحاسبة عن الحسابات والمعاملات الأخرى مماثلة لتلك المطبقة من قبل الشركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

التعريف والتصنيف

يتم تصنيف العقود التي لها شكل قانوني متعلق بالتأمين وال تتنقل مخاطر التأمين الجوهرية وتعرض الشركة لمخاطر مالية كعقود استثمار وتلتزم بمحاسبة الأدوات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. تندرج بعض عقود الاستثمار التي هي بدون ميزات المشاركة المباشرة الصادرة من قبل الشركة ضمن هذه الفئة.

تحتوي بعض عقود الاستثمار الصادرة من قبل الشركة على ميزات المشاركة المباشرة، وبموجبها يحق للمستثمر ويتوقع أن يتلقى مبلغاً إضافياً يخضع لتقدير الشركة، ومن المحتمل كذلك أن يحصل على فوائد إضافية كبيرة إستناداً إلى عائد موجودات الاستثمار المحددة تحتسب الشركة هذه العقود بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 17.

تقوم الشركة بإصدار بعض عقود التأمين التي تُعد عقود خدمات متعلقة بالإستثمار بشكل جوهري، ويتم بموجبها مشاركة العائد على البنود الأساسية مع حاملي وثائق التأمين. تتألف البنود الأساسية من محافظ موجودات الإستثمار المحددة التي تُحدد المستحق لحاملي وثائق التأمين. يجب أن تتضمن وثيقة الشركة موجودات الإستثمار هذه.

يتم تعريف عقد التأمين الذي يتمتع بميزات المشاركة المباشرة من قبل الشركة على أنه عقد يستوفي منذ البداية المعايير التالية:

- تحدد الشروط التعاقدية أن حاملي وثائق التأمين يشاركون في حصة من مجموعة البنود الأساسية المحددة.

- تتوقع الشركة أن تدفع لحاملي وثائق التأمين مبلغاً يعادل حصة كبيرة من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساسية؛
- تتوقع الشركة أن تختلف نسبة كبيرة من التغير في المبالغ المقرر سدادها لحاملي وثائق التأمين باختلاف التغير في القيمة العادلة للبنود الأساسية.

تتألف عناصر الاستثمار في منتجات الإيداع والمنتجات المشاركة من قيمة حساب حاملي وثائق التأمين ناقصاً رسوم التخلي. تستخدم الشركة الأحكام لتقييم ما إذا كانت المبالغ المتوقعة دفعها لحاملي وثائق التأمين تشكل حصة كبيرة من عوائد القيمة العادلة على البنود الأساسية.

يُنظر إلى عقود التأمين التي تتمتع بميزات المشاركة المباشرة على أنها تنشئ التزاماً بدفع مبلغ لحاملي وثائق التأمين يساوي القيمة العادلة للبنود الأساسية، ناقصاً رسوم الخدمة المتغيرة. تتضمن الرسوم المتغيرة حصة الشركة في القيمة العادلة للبنود الأساسية، والتي تعتمد على نسبة ثابتة من رسوم إدارة الاستثمار (المسحوبة من حساب حامل وثائق التأمين بناءً على القيمة العادلة للموجودات الأساسية والمحددة في العقود المبرمة مع حاملي وثائق التأمين) ناقصاً التدفق النقدي المستقبلي الذي لا يختلف بناءً على عوائد البنود الأساسية ويشار إلى نهج القياس لعقود التأمين التي تتمتع بميزات المشاركة المباشرة باسم طريقة الرسوم المتغيرة.

التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات متعلقة بالوحدات

تم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتعلقة بالوحدات ضمن قسم (إيرادات / مصروفات تمويل من عقود التأمين الصادرة) في بيان الربح أو الخسارة. ترتبط هذه التغيرات مباشرة بعقود التأمين الصادرة ولا يجوز أن تُمثل الأرباح/الخسائر المحققة من الاستثمارات. يهدف عرض هذه التغيرات إلى تقديم نظرة شاملة عن الأداء المالي للشركة.

لا تتمتع جميع عقود التأمين الأخرى المستحقة من قبل الشركة بخصائص مشاركة مباشرة.

في سياق الأعمال المعتادة، تستخدم الشركة إعادة التأمين من أجل الحد من التعرض للمخاطر. يقوم عقد إعادة التأمين بتحويل المخاطر الجوهرية في حالة أنه ينقل بشكل أساسي جميع مخاطر التأمين من الجزء المؤمن عليه لعقود التأمين الأساسية، حتى لو أنها لا تُعرض معيد التأمين لخسارة جوهرية محتملة.

تطبق جميع الإشارات إلى عقود التأمين في هذه البيانات المالية على عقود التأمين الصادرة أو المكتسبة، وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود الاستثمار التي تتميز بميزات المشاركة المباشرة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

مستوى التجميع

تدير الشركة عقود التأمين الصادرة حسب مجالات المنتجات ضمن قطاع التشغيل، ويتضمن كل مجال للمنتجات العقود الخاضعة لمخاطر مماثلة. تمثل جميع عقود التأمين ضمن مجال المنتجات محفظة للعقود. يتم تصنيف كل محفظة إلى مجموعات من العقود الصادرة خلال سنة تقويمية (مجموعات سنوية) وهي تمثل:

- العقود المجحفة عند الإعراف المبدي.
- العقود التي ال يمكن أن تكون مجحفة لاحقاً عند الإعراف المبدي، أو
- مجموعة من العقود المتبقية. تمثل المجموعة مستوى التجميع الذي يتم من خلاله الإعراف مبدئياً بعقود التأمين وقياسها. لا يتم أخذ هذه المجموعات في الاعتبار لاحقاً.

بالنسبة لكل محفظة من العقود، تُحدد الشركة المستوى المناسب الذي تتوافر خلاله معلومات معقولة وداعمة لتقييم ما إذا كانت هذه العقود مجحفة عند الإعراف المبدي وكذلك ما إذا كانت العقود غير المجحفة لديها احتمالية كبيرة لتصبح مجحفة. يُحدد هذا المستوى دقة مجموعات العقود. تستخدم الشركة أحكاماً جوهرية لتحديد مستوى الدقة المعلومات المعقولة والداعمة لدى الشركة الذي يُعد كافياً لتصبح جميع العقود ضمن المجموعة مترابطة بدرجة كافية وستُخصص للشركة ذاتها دون إجراء تقييم فردي للعقود.

بالنسبة لمجالات منتجات مخاطر التأمين على الحياة والإيداع، تتوافق مجموعات العقود عادة مع مجموعات تسعير حاملي الوثيقة التي قررت الشركة أن لديها مخاطر تأمين مماثلة والتي يتم تسعيرها ضمن نطاقات أسعار التأمين ذاتها. تراقب الشركة ربحية العقود ضمن المحافظ واحتمالية حدوث التغيرات في تعرضات التأمين والتعرضات المالية وغيرها مما يؤدي إلى أن تصبح هذه العقود مثقلة بالالتزامات على مستوى هذه المجموعات الخاصة بالتسعير مع عدم توفر معلومات بشكل أكثر تفصيلاً.

يتم دائماً تسعير العقود الصادرة ضمن مجالات المنتجات المشاركة بهوامش ربحية متوقعة عالية، وبالتالي يتم تخصيص هذه العقود لمجموعات العقود التي ال يُحتمل احتمالاً كبيراً أن تصبح مجحفة في وقت الإعراف المبدي.

يتم تقييم محافظ عقود إعادة التأمين المحتفظ بها لتجميعها بشكل منفصل عن محافظ عقود التأمين الصادرة. قبل أن تقوم الشركة بالمحاسبة عن عقد التأمين بناءً على الإرشادات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17، تقوم بتحليل ما إذا كان العقد يحتوي على بنود يجب فصلها أم لا. يميز المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 بين ثلاث فئات من البنود التي يجب المحاسبة عنها بشكل منفصل:

- التدفقات النقدية المتعلقة بالمشتقات المتضمنة الواجب فصلها؛
- التدفقات النقدية المرتبطة ببنود الاستثمار المختلفة؛ و
- التعهدات بنقل البضائع المختلفة أو الخدمات غير المرتبطة بالتأمين.

الإعتراف

تعترف الشركة بمجموعات عقود التأمين التي تصدرها في التواريخ التالية، أيهم أقرب:

- بداية فترة التغطية لمجموعة العقود؛
- تاريخ استحقاق الدفعة الأولى من حامل وثيقة التأمين في الشركة أو تاريخ إستلام الدفعة الأولى إذا لم يكن هناك تاريخ استحقاق؛ و
- عندما تُحدد الشركة أن مجموعة العقود أصبحت مجففة.

تتم المحاسبة عن عقود التأمين التي تم حيازتها عبر دمج العمال أو تحويل المحفظة كما لو تم إبرامها في تاريخ الحيازة أو التحويل. يتم الإعتراف مبدئياً بعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة في التاريخ الذي أصبحت فيه الشركة طرفاً في العقد. يتم الإعتراف بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها التي تغطي خسائر عقود التأمين المنفصلة على أساس تناسبي (إعادة التأمين التناسبي أو حصة إعادة التأمين) في وقت الحق من:

- بداية فترة تغطية الفترة لمجموعة العقود.
- الإعتراف المبدئي لأي عقد تأمين أساسي.

لا تعترف الشركة بمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها ذات الحصة التناسبية حتى تعترف على الأقل بعقد واحد من عقود التأمين الأساسية.

يتم الإعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تغطي إجمالي الخسائر من العقود الأساسية التي تزيد عن مبلغ محدد (عقود إعادة التأمين غير المتناسبة، مثل إعادة تأمين فائض الخسارة) في بداية فترة التغطية لتلك المجموعة من العقود.

يتم تضمين العقود التي تستوفي معايير الإعتراف بنهاية فترة البيانات المالية فقط في مجموعات العقود. عندما تستوفي العقود معايير الإعتراف في مجموعات العقود بعد تاريخ البيانات المالية، تتم إضافتها إلى مجموعات العقود في فترة البيانات المالية التي تستوفي فيها معايير الإعتراف، مع مراعاة قيود مجموعات العقود السنوية. لا يتم إعادة تقييم تكوين مجموعات العقود في الفترات اللاحقة.

التعديل وإلغاء الإعتراف بعقد التأمين

يتم إلغاء الإعتراف بعقد التأمين في الحالات التالية:

- يتم إطفائه (أي عندما تنتهي صلاحية استحقاق الإلتزام أو يتم الإلغاء منه أو إلغاؤه)، أو
- يتم تعديل العقد وإستيفاء بعض المعايير الإضافية.

عندما تقوم الشركة بتعديل عقد التأمين نتيجة التفاف مع الأطراف المقابلة أو بسبب تغيير في اللوائح، تقوم الشركة بمعاملة التغييرات في التدفقات النقدية الناتجة عن التعديل كتغييرات في تقديرات التدفق النقدي المستقبلي، ما لم يتم إستيفاء شروط إلغاء الإعتراف بالعقد الأصلي. تقوم الشركة بإلغاء الإعتراف بالعقد الأصلي والإعتراف بالعقد المعدل كعقد جديد في حالة وجود أي من الشروط التالية:

- إذا تم تضمين الشروط المعدلة عند بداية العقد وكانت الشركة قد خلصت إلى أن العقد المعدل:

- ليس في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17؛
- (يؤدي إلى بنود منفصلة مختلفة)؛
- يؤدي إلى حدود عقد مختلفة؛ أو
- ينتمي إلى مجموعة مختلفة من العقود؛

- العقد الأصلي يمثل عقد تأمين بميزات المشاركة المباشرة، لكن العقد المعدل لم يعد يستوفي هذا التعريف، أو العكس؛ أو
- تم المحاسبة عن العقد الأصلي بموجب طريقة توزيع الأقساط، ولكن التعديل يعني أن العقد لم يعد يفي بمعايير الاستحقاق طبقاً لهذه الطريقة.

عندما يتم إلغاء الإعراف بعقد تأمين طبقاً لطريقة توزيع الأقساط من مجموعة عقود التأمين، تقوم الشركة بما يلي:

- تعديل التدفق النقدي المستقبلي لإنهاء القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية المتعلقة بالحقوق والالتزامات المستبعدة من الشركة.
- تعديل هامش الخدمة التعاقدية (ما لم يتم تخصيص النقصان في التدفق النقدي المستقبلي لعنصر الخسارة في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للشركة) بالطريقة التالية، استناداً إلى سبب إلغاء الإعراف:
- إذا تم إطفاء العقد بالمبلغ ذاته كما هو الحال بالنسبة للتعديل على التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالخدمة المستقبلية.
- إذا تم تحويل العقد لطرف آخر، بمبلغ تعديل التدفقات النقدية المستقبلية في (أ) ناقصاً الأقساط المحتسبة من جانب طرف آخر.
- إذا تم تعديل العقد الأصلي مما أدى إلى إلغاء الإعراف به، فإن مبلغ تعديل التدفق النقدي المستقبلي في (أ) والمعدل وفقاً للقسط الذي كانت الشركة ستتحمله لو أبرمت عقداً بشروط مماثلة وكما هو الحال بالنسبة للعقد الجديد في تاريخ تعديل العقد، ناقصاً أي قسط إضافي تم تحميله مقابل التعديل. عندما يتم الإعراف بعقد جديد في هذه الحالة، تفترض الشركة أن هذا القسط الإقتراضي يُعد مستملاً بالفعل.

- تعديل عدد من وحدات التغطية للتغطية المتبقية المتوقعة لتعكس عدد وحدات التغطية المستبعدة.

عند إلغاء الإعراف بعقد التأمين المحتسب طبقاً لطريقة توزيع الأقساط وإجراء التعديلات على التدفقات النقدية المستقبلية لإستبعاد الحقوق والالتزامات والمحاسبة عن تأثير إلغاء الإعراف الذي يؤدي إلى المبالغ التالية التي يتم إدراجها على الفور في الأرباح أو الخسائر:

- في حالة إطفاء العقد، يتم التعديل وفق أي صافي فرق بين الجزء الذي تم إلغاء الإعراف به من الالتزام عن التغطية المتبقية للعقد الأصلي وأي تدفقات نقدية أخرى تنشأ عن الإطفاء؛
- إذا تم تحويل العقد إلى طرف آخر، يتم التعديل وفق أي صافي فرق بين الجزء الذي تم إلغاء الإعراف به من الالتزام عن التغطية المتبقية للعقد الأصلي والأقساط المحملة من قبل الطرف الآخر.
- إذا تم تعديل العقد الأصلي مما أدى إلى إلغاء الإعراف به، يتم التعديل وفق صافي الفرق بين الجزء الذي تم إلغاء الإعراف به من الالتزام عن التغطية المتبقية والقسط الإقتراضي الذي كانت المنشأة ستتحمله لو أبرمت عقداً بشروط مماثلة للعقد الجديد في تاريخ تعديل العقد، مخصوماً منها أي قسط إضافي يتم تحميله مقابل التعديل.

التدفقات النقدية الناتجة عن الوفاء بالعقد

التدفقات النقدية الناتجة عن الوفاء بالعقد في حدود العقد

التدفقات النقدية المستقبلية هي التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود العقد لمجموعة من العقود التي تتوقع الشركة تحصيلها من الأقساط ودفع التعويضات والمزايا والمصروفات، وتعديلها لتعكس التوقيت وعدم اليقين من تلك المبالغ.

تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:

- تستند إلى المتوسط المرجح للنطاق الكامل من النتائج المحتملة.
- يتم تحديدها من وجهة نظر الشركة، بشرط أن تتوافق التقديرات مع أسعار السوق الملحوظة وفق متغيرات السوق؛
- تعكس الشروط الحالية في تاريخ القياس.

يتم تقدير تعديلات المخاطر الصريحة وفقاً للمخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى. بالنسبة للعقود المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، ما لم تكن العقود مجففة، يتم تقدير تعديلات المخاطر الصريحة بالنسبة للمخاطر غير المالية من أجل قياس الالتزام عن التعويضات المتكبدة فقط.

يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات الخصم الحالية لتعكس القيمة الزمنية للنقد والمخاطر المالية المتعلقة بتلك التدفقات النقدية، وذلك إلى الحد الذي يتم إدراجه في تقديرات التدفقات النقدية. تعكس معدلات الخصم خصائص التدفقات النقدية الناتجة عن مجموعات عقود التأمين، بما في ذلك التوقيت والعملية والسيولة للتدفقات النقدية. إن تحديد معدل الخصم الذي يعكس خصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقود التأمين يتطلب أحكاماً وتقديرات هامة.

لا يتم إدراج مخاطر عدم الوفاء بأداء من جانب الشركة عند قياس مجموعات عقود التأمين الصادرة.

عند قياس عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، تتضمن التقديرات المرجحة بالاحتمالات للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية خسائر الإلتئمان المحتملة والنزاعات الأخرى لمعيد التأمين لتعكس بذلك مخاطر عدم الوفاء بالأداء من جانب معيد التأمين.

تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية على مستوى المحفظة أو بأعلى من ذلك ثم تخصيص هذه التقديرات في مجموعات العقود. تستخدم الشركة افتراضات متناسقة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وهذه التقديرات لمجموعات عقود التأمين الأساسية.

ليس لدى الشركة أي منتجات ذات ضمانات معقدة ولا تستخدم المشتقات للتحوط اقتصادياً من المخاطر.

حدود العقد:

تستخدم الشركة مفهوم حدود العقد لتحديد التدفقات النقدية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند قياس مجموعات عقود التأمين. تتم مراجعة هذا التقييم في كل فترة بيانات مالية.

وتندرج التدفقات النقدية ضمن حدود عقد التأمين إذا كانت ناشئة عن حقوق والتزامات جوهرية قائمة خلال الفترة التي يكون حامل وثيقة التأمين فيها ملزماً بدفع أقساط التأمين، أو يقع على عاتق الشركة التزام جوهرى بتزويد حامل وثيقة التأمين بخدمات تغطية التأمين أو خدمات أخرى. ينتهي الإلتزام الجوهرى في الحالات التالية:

- لدى الشركة قدرة عملية على إعادة تسعير المخاطر المتعلقة بحاملي وثائق التأمين أو تغيير مستوى المزايا بحيث يعكس السعر بالكامل تلك المخاطر.
- أن يتم استيفاء كلا المعيارين التاليين:
- لدى الشركة قدرة عملية على إعادة تسعير العقد أو محفظة العقود بحيث يعكس السعر المخاطر المعاد تقييمها بالكامل لتلك المحفظة.
- لا تعكس أسعار الأقساط المتعلقة بالتغطية في تاريخ إعادة تقييم المخاطر تلك المخاطر المتعلقة بالفترات التي تلي تاريخ إعادة التقييم.

عند تقييم القدرة العملية على إعادة التسعير، يؤخذ في الاعتبار المخاطر المحولة من حامل وثيقة التأمين إلى الشركة، مثل مخاطر التأمين والمخاطر المالية، ويتم إدراج المخاطر الأخرى مثل مخاطر السقوط أو التخلي أو المصروفات.

تمثل المزايا الإضافية مخصصات إضافية لوثيقة التأمين الأساسية التي توفر مزايا إضافية لحامل الوثيقة ولكن بتكلفة إضافية، ويتم إصدارها مع عقود التأمين الرئيسية، وتشكل جزءاً من عقد تأمين واحد بالإضافة إلى جميع التدفقات النقدية ضمن حدوده.

تتعلق التدفقات النقدية خارج حدود عقود التأمين بعقود التأمين المستقبلية ويتم الإعراف بها عندما تستوفي تلك العقود معايير الإعراف.

تقع التدفقات النقدية ضمن حدود عقود الإستثمار ذات ميزات المشاركة المباشرة إذا كانت ناتجة عن التزام جوهرى للشركة بتسليم النقد في تاريخ حالي أو مستقبلي.

بالنسبة لمجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، تقع التدفقات النقدية ضمن حدود العقد إذا كانت ناشئة عن حقوق والتزامات جوهرية للشركة موجودة خلال فترة البيانات المالية التي تضطر فيها الشركة إلى دفع مبالغ إلى معيد التأمين أو التي يكون لدى الشركة فيها حق جوهرى في تلقي الخدمات من معيد التأمين.

يتم الاعتراف بالتدفقات النقدية التي لا تنسب مباشرة إلى محفظة عقود التأمين، مثل بعض تكاليف تطوير بعض المنتجات والتدريب، ضمن مصروفات التشغيل الأخرى عند تكبدها.

تطبيق نموذج القياس

تطبق الشركة طريقة توزيع الأقساط على جميع عقود التأمين التي تُصدرها وعقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها حيث تكون فترة التغطية أقل من سنة واحدة. بالنسبة للعقود الأخرى الصادرة والمحتفظ بها حيث تبلغ فترة التغطية أكثر من سنة واحدة، تقوم الشركة باختبار أهلية طريقة توزيع الأقساط للتأكد على ما إذا كان من الممكن تطبيق طريقة توزيع الأقساط أم لا. وفقاً لإختبار أهلية طريقة توزيع الأقساط، تطبق الشركة هذه الطريقة على العقد الصادر وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها. من الممكن تطبيق طريقة توزيع الأقساط والتي اجتازت الإختبار.

عند قياس الإلتزامات عن التغطية المتبقية، فإن طريقة توزيع الأقساط تشبه إلى حد كبير المعالجة المحاسبية السابقة للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4. ومع ذلك، عند قياس الإلتزامات عن التعويضات المتكبدة، تقوم الشركة بخصم التدفقات النقدية التي من المتوقع حدوثها بعد أكثر من سنة من تاريخ تكبد التعويضات وتتضمن تعديل صريح للمخاطر وفقاً للمخاطر غير المالية.

القياس المبدئي واللاحق - مجموعات العقود المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط

تستخدم الشركة طريقة توزيع الأقساط من أجل قياس العقود ذات فترة التغطية لمدة سنة واحدة أو أقل بالإضافة إلى العقود التي تجتاز إختبار الأهلية على النحو المبين أعلاه.

توفر عقود إعادة التأمين عن فائض الخسائر المحتفظ بها تغطية لعقود التأمين الناشئة عن التعويضات المتكبدة خلال سنة الحادث ويتم احتسابها طبقاً لطريقة توزيع الأقساط.

بالنسبة لعقود التأمين الصادرة، عند الإعراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس الإلتزامات عن التغطية المتبقية بمبلغ الأقساط المستلمة، ناقصاً أي تدفقات نقدية مدفوعة للحيازة وأي مبالغ ناشئة عن إلغاء الإعراف بأصل التدفقات النقدية للحيازة المدفوعة مقدماً.

بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها عند الإعراف المبدئي، تقوم الشركة بقياس التغطية المتبقية بمبلغ أقساط الإسناد المدفوعة.

إن القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين الصادرة في نهاية كل فترة بيانات مالية هي مجموع:

- الإلتزام عن التغطية المتبقية
- الإلتزام عن التعويضات المتكبدة الذي يتألف من التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالخدمة السابقة والموزعة للشركة في تاريخ البيانات المالية.

القيمة الدفترية لمجموعة إعادة عقود التأمين المحتفظ بها في نهاية كل فترة بيانات مالية هي مجموع:

- التغطية المتبقية،
- التعويضات المتكبدة التي تتألف من التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالخدمة السابقة الموزعة للمجموعة في تاريخ البيانات المالية.

بالنسبة لعقود التأمين الصادرة، في تواريخ البيانات المالية اللاحقة، فإن الإلتزام عن التغطية المتبقية:

- تتم زيادته وفق الأقساط المستلمة في الفترة؛
- يتم تخفيضه وفق التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين المدفوعة في الفترة؛
- يتم تخفيضه وفق مبالغ الأقساط المتوقعة المستلمة والمعرّف بها كإيرادات تأمين للخدمات المقدمة في الفترة؛ و
- تتم زيادته وفق إطفاء التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين في الفترة والمعرّف بها كمصروفات خدمات التأمين.

بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، في كل من تواريخ البيانات المالية اللاحقة، فإن التغطية المتبقية:

- تتم زيادته مقابل أقساط الإسناد المدفوعة في الفترة؛ و
- يتم تخفيضها مقابل مبالغ أقساط الإسناد المعرّف بها كمصروفات إعادة تأمين عن الخدمات المستلمة خلال الفترة.

لا تقوم الشركة بتعديل نسبة الإلتزامات عن التغطية المتبقية لعقود التأمين الصادرة والتغطية المتبقية لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها وفقاً لتأثير القيمة الزمنية للنقد حيث إن أقساط التأمين مستحقة ضمن تغطية العقود، وهي سنة واحدة أو أقل.

بالنسبة للعقود المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، يتم قياس الالتزام عن التعويضات المتكبدة بشكل مماثل لقياس هذا الالتزام طبقاً لطريقة نموذج القياس العام. يتم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية وفق القيمة الزمنية لأموال حيث إن عقود التأمين الصادرة عن الشركة والتي يتم قياسها بواسطة طريقة توزيع الأقساط عادة ما يكون لها فترة تسوية تزيد على سنة واحدة.

العقود المجففة - عنصر الخسارة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط

بالنسبة لجميع العقود المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، تفترض الشركة أنه لا توجد عقود مجففة عند الإعراف المبني، ما لم تبين الوقائع والظروف خلاف ذلك.

بالنسبة للعقود غير المجففة، تقوم الشركة بتقييم احتمالية التغييرات في الوقائع والظروف القابلة للتطبيق في الفترات اللاحقة عند تحديد ما إذا كان من المحتمل أن تصبح العقود مجففة بدرجة كبيرة.

بالإضافة إلى ذلك، إذا أشارت الوقائع والظروف إلى أن بعض العقود مجففة، فحينها يتم إجراء تقييم إضافي للتمييز بين العقود المجففة وغير المجففة. بمجرد تحديد مجموعة من العقود على أنها مجففة عند التقييم المبني أو اللاحق، يتم الإعراف بالخسارة على الفور في بيان الربح أو الخسارة ضمن مصروفات خدمة التأمين.

يتم بعد ذلك إطفاء عنصر الخسارة في بيان الربح أو الخسارة على مدى فترة التغطية لخصم التعويضات المتكبدة في مصروفات خدمة التأمين. إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى أن الربحية المتوقعة للمجموعة المجففة خلال فترة التغطية المتبقية قد تغيرت، تقوم الشركة بإعادة قياسها وتعديل عنصر الخسارة كما هو مطلوب حتى يتم تخفيض عنصر الخسارة إلى الصفر. يتم قياس عنصر الخسارة على أساس إجمالي، ولكن يمكن تخفيفه من خلال عنصر استرداد الخسارة إذا كانت العقود مغطاة بإعادة التأمين.

تكاليف حيازة عقود التأمين

تقوم الشركة بإدراج التدفقات النقدية التالية للحيازة ضمن حدود عقد التأمين والتي تنشأ من البيع والإكتتاب وبدء مجموعة من عقود التأمين وهي:

- التكاليف المنسوبة مباشرة إلى العقود الفردية ومجموعات العقود؛
- التكاليف المنسوبة مباشرة إلى محفظة عقود التأمين التي تنتمي إليها الشركة، والتي يتم توزيعها على أساس معقول وثابت لقياس مجموعة عقود التأمين.

قبل أن يتم الإعراف بمجموعة عقود التأمين، يمكن للشركة أن تدفع تكاليف الحيازة المنسوبة مباشرة لإستحداثها. عندما تكون هذه التكاليف المدفوعة مقدماً قابلة للإسترداد في حالة إنهاء عقود التأمين، يتم تسجيلها كموجودات تدفقات نقدية لحيازة عقود تأمين مدفوعة مقدماً ضمن موجودات أخرى ويتم توزيعها إلى القيمة الدفترية لمجموعة من عقود التأمين عندما يتم الإعراف بعقود التأمين لاحقاً. تتم رسملة تكاليف الحيازة بشكل عام ويتم الإعراف بها في بيان الربح أو الخسارة على مدى عمر العقود.

تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية

يتم تطبيق تعديل المخاطر غير المالية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، وهو يعكس التعويض الذي تطلبه الشركة لتحمل عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية من المخاطر غير المالية ما دامت الشركة تفي بعقود التأمين.

اختارت الشركة مستوى ثقة على أساس معدل يتراوح من 70 إلى 80 نقطة مئوية لتوزيع احتماليات التعويضات، مع الأخذ في الاعتبار أن مستوى الثقة كاف لتغطية مصادر عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

بالنسبة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، فإن تعديل المخاطر غير المالية يمثل مبلغ المخاطر الذي تقوم الشركة بتحويله إلى معيد التأمين.

المبالغ المعترف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر لخدمة التأمين الناتجة من عقود التأمين الصادرة

إيرادات تأمين

بما أن الشركة تقدم خدمات بموجب مجموعة من عقود التأمين، فإنها تقوم بتخفيض نسبة الالتزامات عن التغطية المتبقية وتعترف بإيرادات التأمين. إن مبلغ إيرادات التأمين المعترف به في فترة البيانات المالية يوضح تحويل الخدمات المتعهد بها بمبلغ يعكس جزء من المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل تلك الخدمات.

بالنسبة للعقود التي لم يتم قياسها بموجب طريقة توزيع الأقساط، تتكون إيرادات التأمين مما يلي:
المبالغ المتعلقة بالتغيرات في الإلتزامات عن التغطية المتبقية:

- تعويضات ومصرفات التأمين المتكبدة في الفترة المقاسة بالمبالغ المتوقعة في بداية الفترة، باستثناء:
 - المبالغ المرتبطة بعنصر الخسارة.
 - مدفوعات عناصر الإستثمار.
 - مبالغ الضرائب القائمة على المعاملة والمحصلة بصفة انتمائية.
 - مصرفات حيازة عقود التأمين.
- التغيرات في تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية، باستثناء:
 - التغيرات المتضمنة في إيرادات (مصرفات) تمويل التأمين.
 - التغيرات المتعلقة بالتغطية المستقبلية (التي تضبط هامش الخدمة التعاقدية).
 - المبالغ المخصصة لعنصر الخسارة.

- مبالغ هامش الخدمة التعاقدية المسجلة في بيان الربح أو الخسارة مقابل الخدمات المقدمة في الفترة.
- التعديلات على أساس الخبرة التي تنشأ من الأقساط المستلمة في الفترة المرتبطة بالخدمة الحالية والسابقة والتدفقات النقدية ذات الصلة مثل التدفقات النقدية لحيازة التأمين والضرائب القائمة على الأقساط.

يتم تحديد استرداد التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين من خلال توزيع جزء من الأقساط المتعلقة باسترداد تلك التدفقات النقدية على أساس مرور الوقت على مدى التغطية المتوقعة لمجموعة من العقود.
بالنسبة لمجموعات عقود التأمين المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، تقوم الشركة بالإعتراف بإيرادات التأمين استناداً إلى مرور الوقت وعلى مدى فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.
يتم تعديل إيرادات التأمين للسماح بتخلف حائلي وثائق التأمين عن سداد الأقساط المستقبلية. إن احتمال التخلف عن السداد مشتق من نموذج الخسارة المتوقعة المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

مصرفات خدمة التأمين

تشمل مصرفات خدمات التأمين ما يلي:

- التعويضات والمنافع المتكبدة باستثناء عناصر الإستثمار؛
- مصرفات خدمات التأمين الأخرى المتكبدة مباشرة؛
- تكاليف حيازة التأمين المتكبدة وإطفاء التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين؛
- التغيرات المتعلقة بالخدمة السابقة (أي التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالإلتزام عن التعويضات المتكبدة)؛
- التغيرات التي تتعلق بالخدمة المستقبلية (أي الخسائر/ الإستردادات على مجموعات العقود المجففة من التغيرات في عناصر الخسارة).

بالنسبة للعقود غير المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، ينعكس إطفاء التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين في مصرفات خدمة التأمين بنفس مبلغ استرداد التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين الذي أدرج في إيرادات التأمين كما هو مبين أعلاه.
بالنسبة للعقود المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، يستند إطفاء التدفقات النقدية لحيازة عقود التأمين على مرور الوقت.
يتم إدراج المصرفات الأخرى التي لا تستوفي الفئات أعلاه في مصرفات التشغيل الأخرى في بيان الربح أو الخسارة.

صافي الإيرادات (المصرفات) من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

تقوم الشركة بعرض الأداء المالي لمجموعات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها على أساس الصافي بين المبالغ القابلة لإسترداد من معيدي التأمين وتخصيص أقساط التأمين لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها، والتي تتكون من المبالغ التالية:
- مصرفات إعادة التأمين (بالصافي بعد إيرادات العمولات المتعلقة بأقساط إعادة التأمين)،

- إستراداد تعويضات متكبدة،
- مصروفات خدمات التأمين الأخرى المتكبدة مباشرة؛
- تأثير التغيرات في مخاطر عدم أداء معيدي التأمين لالتزاماتهم؛
- بالنسبة للعقود التي يتم قياسها بموجب طريقة نموذج القياس العام، التغيرات المتعلقة بالخدمة المستقبلية (أي التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية التي لا تقوم بتعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود التأمين الأساسية)؛
- التغيرات المتعلقة بالخدمة السابقة (أي التعديلات على التعويضات المتكبدة).

يتم الاعتراف بمصروفات إعادة التأمين بشكل مشابه لإيرادات التأمين. إن مبلغ مصروفات إعادة التأمين المعترف به في فترة البيانات المالية يوضح تحويل الخدمات المستلمة بمبلغ يعكس جزء من أقساط التنازل الذي تتوقع الشركة سدادها مقابل تلك الخدمات. بالنسبة للعقود غير المقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، تتألف مصروفات إعادة التأمين من المبالغ التالية المتعلقة بالتغيرات في التغطية المتبقية:

- إستراداد تعويضات التأمين والمصروفات الأخرى في الفترة المقاسة بالمبالغ المتوقعة تكبدها في بداية الفترة، باستثناء مدفوعات عناصر الإستثمار.
- التغيرات في تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية، باستثناء:
 - التغيرات المدرجة في إيرادات (مصروفات) التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
 - التغيرات المتعلقة بالتغطية المستقبلية (التي تعدل هامش الخدمة التعاقدية).
- مبالغ هامش الخدمة التعاقدية المسجل في بيان الربح أو الخسارة مقابل الخدمات المستلمة خلال الفترة.
- التعديلات على أساس الخبرة لأقساط متعلقة بالخدمة السابقة والحالية.

بالنسبة لمجموعات إعادة التأمين المحتفظ بها والمقاسة طبقاً لطريقة توزيع الأقساط، تقوم الشركة بالإعتراف بمصروفات إعادة التأمين إستناداً إلى مرور الوقت وعلى مدى فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود. من إن عمولات الإسناد التي لا تتوقف على تعويضات العقود الأساسية الصادرة تقلل من أقساط الإسناد ويتم احتسابها كجزء من مصروفات إعادة التأمين.

إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين

- تتألف إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين من التغير في القيمة الدفترية لمجموعة عقود التأمين والذي ينشأ مما يلي:
- تأثير القيمة الزمنية للأموال والتغيرات في القيمة الزمنية للأموال.
 - تأثير المخاطر المالية والتغيرات في المخاطر المالية.

قطاعات الأعمال

تقوم الشركة بتشغيل خمس قطاعات أعمال رئيسية، على النحو التالي:

- **التأمين البحري والجوي** - يقدم التأمين على مخاطر نقل البضائع من خلال السفن أو الناقلات الجوية بمختلف أنواعها.
 - **الحريق** - يتضمن التأمين ضد مخاطر الحريق.
 - **الحوادث العامة** - يتضمن التأمين ضد مخاطر العقود وتعطل المكنات والأضرار المادية لأجهزة الحاسب الآلي وتعطل الأعمال والتأمين على وال، ومخاطر خيانة ائنة والمخاطر المهنية وإصابات العمل والمسؤولية المدنية.
 - **السيارات** - يتضمن التغطية التأمينية لجميع أنواع حوادث السيارات.
 - **التأمين الطبي** - يتضمن التأمين الطبي تغطية مصروفات العمليات الجراحية للمؤمن عليه. كما يتم تقديم المصروفات المتكبدة في حالة المرض أو الإصابة أو سداد المبالغ المستحقة إلى مقدمي خدمات الرعاية للمؤمن عليه.
- لا يتم التعامل مع أي من هذه الأنشطة كقطاع في حد ذاته أو كتوزيع لموجودات ومطلوبات على أساس قطاع النشاط.

ممتلكات ومعدات

يتم تسجيل الممتلكات والمعدات مبدئياً بتكلفة الشراء بما في ذلك التكاليف الإضافية اللازمة لجلب هذا الأصل إلى الموقع والحالة التي يمكن إستخدامها فيها من قبل إدارة الشركة.

وبعد ذلك يتم، قياس الممتلكات والمعدات باستخدام نموذج التكلفة، وهو التكلفة ناقصاً الإستهلاك وخسائر الهبوط وفي القيمة. يتم تسجيل الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض القيمة بعد خصم قيمة الخردة للممتلكات والمعدات. يتم مراجعته العمر الانتاجي وطريقة الإستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن الطريقة المستخدمة وفترة الإستهلاك متماثلة مع المنافع الإقتصادية الناتجة من مكونات الممتلكات والمعدات.

يتم استخدام الأعمار الإنتاجية التالية:

الفئة	سنوات
أثاث وأجهزة مكتبية	5
أجهزة حاسب آلي	3
برامج	5
سيارات	3

يتم تحديث البيانات الخاصة بتقديرات قيمة الخردة أو العمر الإنتاجي اللازم، سنوياً على الأقل.

عند بيع الأصل أو أستبعاده يتم حذف التكلفة والإستهلاك المتراكم الخاص به من الحسابات وأيه أرباح أو خسائر ناتجة عن الإستبعاد يتم تسجيلها ضمن بيان نتائج حاملي الوثائق.

إستثمار في شركة زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للشركة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الإستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الإقتناء لحصة الشركة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعلياً حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الإستثمارات المصنفة كإستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم الشركة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الربح أو الخسارة، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف الشركة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة الشركة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي إستثمار الشركة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على الشركة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة الشركة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء يتم الإعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الإستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الإقتناء أقل من حصة الشركة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الربح أو الخسارة.

تحدد الشركة بتاريخ كل تقرير مالي ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الإعتراف بأي انخفاض في قيمة الإستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للإستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الربح أو الخسارة. يتم إدراج أى عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي يزيد فيه لاحقاً المبلغ الممكن استرداده إستناداً لقيمة الإستخدام من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم الشركة بقياس وقيد أية إستثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للإستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الإعترا ف به في بيان الربح أو الخسارة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل في القطاع الأهلي والعقود المبرمة وعلى فرض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ البيانات المالية. إن هذا الإلتزام غير ممول وتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للإلتزام الشركة المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة عن خدمات الموظفين السابقة والحالية.

15- قرض حسن لحملة الوثائق

يتمثل القرض الحسن في تمويل إسلامي لا يحمل ربح مقدم من المساهمين لحمله الوثائق فيما يتعلق بالعجز الناتج من عمليات التأمين التكافلي والتي سيتم تسويتها من الفاض الناتج من هذه الأعمال في السنوات المستقبلية.

16- عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية والتي لا تنطوي على مخاطر جوهرية بأن تؤدي إلى تعديل مادي على القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

- الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية والإهلاكات للممتلكات والمعدات. إن الإدارة تقوم بزيادة الاستهلاك عندما تقل الأعمار الإنتاجية المقدر ة عن الأعمار المقدر ة لها من قبل، كما تقوم بحذف أو تخفيض قيمة الموجودات المتقادمة أو الموجودات التي يتم الإستغناء عنها أو بيعها.

- مخصص خسائر الإلتئمان المتوقعة

إن عملية تحديد مخصص خسائر الإلتئمان المتوقعة تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم إعدام الديون الرديئة عندما يتم تحديدها. إن المخصصات وتخفيض الذمم المدينة تخضع لموافقة الإدارة.

- إعادة التأمين

قد تتعرض الشركة لنزاعات مع معيدي التأمين وكذلك إحتمال عجز معيدي التأمين. وتقوم الشركة على أساس ربع سنوي بمراقبة تطور النزاعات مع معيدي التأمين وقوة مركز معيدي التأمين.

- مخصص التعويضات قيد التسوية والتعويضات المتكبدة، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها

يجب اتخاذ أحكام هامة من قبل الإدارة في تقدير المبالغ المستحقة إلى اصحاب العقود والنا تجة عن التعويضات بموجب عقود التأمين. هذه التقديرات تستند بالضرورة إلى إفتراضات هامة حول عوامل عديدة تتضمن درجات متفاوتة وكبيرة من الأحكام وعدم التأكد وقد تختلف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية في الإلتزامات المقدر ة. تقدر الشركة عموماً تعويضاتها على أساس الخبرة السابقة. أن التعويضات التي تتطلب أحكام قضائية أو قرارات تحكيمية يتم تقديرها على أساس فردي. تقوم الإدارة بمراجعته مخصصاتها للتعويضات المتكبدة، والتعويضات المتكبدة وغير المبلغ عنها على أساس ربع سنوي.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

17- موجودات ومطلوبات حاملي الوثائق ونتائج حاملي الوثائق من العمليات وفقاً لقطاع الأعمال:

أ- موجودات ومطلوبات حاملي الوثائق

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	إيضاح	
2,244,444	3,205,744		الموجودات
-	3,000,000		نقد ونقد معادل
800,760	290,908	17.1	ودائع لأجل
111,496	74,526	17.2	موجودات عقود إعادة التأمين
423,126	377,115	17.3	أرصدة مدينة أخرى
45,288	44,398	17.4	موجودات حق الاستخدام
421,925	-	5	ممتلكات ومعدات
4,047,039	6,992,691		المستحق من المساهمين
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي الوثائق
			المطلوبات
4,838,838	5,265,749	17.1	مطلوبات عقود التأمين
23,281	62,645	17.1	مطلوبات عقود إعادة التأمين
155,611	174,566	17.5	مطلوبات أخرى
-	613,761	5	المستحق إلى المساهمين
436,463	397,247	17.6	مطلوبات التأجير
5,454,193	6,513,968		مجموع المطلوبات
			حقوق حاملي الوثائق
(1,613,069)	(3,063,407)		صافي (العجز) لحاملي الوثائق في بداية السنة
(1,450,338)	1,885,877		صافي الفائض / (العجز) للسنة من عمليات التأمين
1,656,253	1,656,253	7	المحول من قرض حسن من المساهمين
(1,407,154)	478,723		مجموع حقوق حاملي الوثائق
4,047,039	6,992,691		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي الوثائق

ب- نتائج حاملي الوثائق من العمليات حسب قطاعات الأعمال:

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	إيضاح	
4,993,241	8,038,792		إيرادات التأمين
(3,971,273)	(4,856,587)		مصروفات وتعويضات خدمات التأمين
1,021,968	3,182,205		نتيجة خدمات التأمين قبل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
(2,425,096)	(1,304,155)		مصروفات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها بالصافي
(1,403,128)	1,878,050		مصروف تمويل من عقود التمويل الصادرة
(35,541)	(46,504)		إيرادات تمويل من عقود إعادة التمويل المحتفظ بها
11,802	11,929		صافي نتائج خدمات التأمين
(1,426,867)	1,843,475		إيرادات أخرى
29,145	42,402		حصة في نتائج أعمال شركة زميلة
(52,616)	-	6	صافي الفائض / (العجز)
(1,450,338)	1,885,877		

الشركة العربية الإسلامية للتأمين التكافلي - ش.م.ك. (مقفلة) - شركة قابضة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

17.1 عقود التأمين وإعادة تأمين

	2023			2024			إيضاح	طريق التقييم
	الصافي	المطلوبات	الموجودات	الصافي	المطلوبات	الموجودات		
موجودات ومطلوبات عقود التأمين	(2,844,925)	(2,844,925)	-	(3,544,191)	(3,544,191)	-	17.1.1	طريقة توزيع الأقساط
	(1,489,790)	(1,489,790)	-	(1,048,469)	(1,048,469)	-		طريقة توزيع الأقساط
	(240,903)	(240,903)	-	(411,768)	(411,768)	-		طريقة توزيع الأقساط
	(235,075)	(235,075)	-	(231,285)	(231,285)	-		طريقة توزيع الأقساط
	(28,145)	(28,145)	-	(30,036)	(30,036)	-		طريقة توزيع الأقساط
	(4,838,838)	(4,838,838)	-	(5,265,749)	(5,265,749)	-		صافي موجودات ومطلوبات التأمين
موجودات ومطلوبات عقود إعادة التأمين	602,691	-	602,691	241,423	-	241,423	17.1.2	طريقة توزيع الأقساط
	180,315	-	180,315	(54,906)	(62,645)	7,739		طريقة توزيع الأقساط
	10,513	-	10,513	39,092	-	39,092		طريقة توزيع الأقساط
	7,241	-	7,241	2,654	-	2,654		طريقة توزيع الأقساط
	(23,281)	(23,281)	-	-	-	-		طريقة توزيع الأقساط
	777,479	(23,281)	800,760	228,263	(62,645)	290,908		صافي موجودات ومطلوبات إعادة التأمين

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

17.1.1 صافي موجودات ومطلوبات عقود التأمين

كما في 31 ديسمبر 2024

المطلوبات عن التعويضات المتكبدة	المطلوبات عن التغطية المتبقية	الإجمالي
(1,440,414)	(3,398,424)	(4,838,838)

الرصيد كما في 1 يناير 2024

إيرادات ومصروفات خدمات التأمين		
إيرادات التأمين	-	8,038,792
التعويضات المتكبدة والمصروفات الأخرى المنسوبة مباشرة	(5,058,727)	(5,058,727)
مصروفات خدمات التأمين	1,458,942	202,139
صافي نتائج خدمات التأمين	(3,599,785)	3,182,204
مصاريف التمويل من عقود التأمين الصادرة في قائمة الربح أو الخسارة	(46,504)	(46,504)
إجمالي المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة	(3,646,289)	3,135,700

التدفقات النقدية		
أقساط مستلمة	-	(7,899,740)
التعويضات المتكبدة والمصروفات الأخرى المدفوعة مباشرة	3,448,985	3,448,985
التدفقات النقدية الأخرى	-	888,144
إجمالي التدفقات النقدية	3,448,985	(7,011,596)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	(1,637,718)	(3,628,031)

كما في 31 ديسمبر 2023

المطلوبات عن التعويضات المتكبدة	المطلوبات عن التغطية المتبقية	الإجمالي
(1,074,341)	(2,491,128)	(3,565,469)

الرصيد كما في 1 يناير 2023 (مُعاد إدراجها)

إيرادات ومصروفات خدمات التأمين		
إيرادات التأمين	-	4,993,241
التعويضات المتكبدة والمصروفات الأخرى المنسوبة مباشرة	(4,504,586)	(4,504,586)
مصروفات خدمات التأمين	1,095,045	533,313
صافي نتائج خدمات التأمين	(3,409,541)	1,021,968
مصاريف التمويل من عقود التأمين الصادرة في قائمة الربح أو الخسارة	(35,541)	(35,541)
إجمالي المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة	(3,445,082)	986,427

التدفقات النقدية		
أقساط مستلمة	-	(4,959,020)
التعويضات المتكبدة والمصروفات الأخرى المدفوعة مباشرة	3,079,009	3,079,009
التدفقات النقدية الأخرى	-	(379,785)
إجمالي التدفقات النقدية	3,079,009	(5,338,805)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	(1,440,414)	(3,398,424)

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

17.1.2 صافي موجودات ومطلوبات عقود إعادة التأمين

كما في 31 ديسمبر 2024

المتبقى من تغطية إعادة التأمين	مطلوبات تكبدتها إعادة التأمين	الإجمالي
(399,389)	(378,090)	(777,479)
(145,052)	(212,231)	(357,283)
1,661,439	-	1,661,439
1,516,387	(212,231)	1,304,156
-	(11,929)	(11,929)
1,516,387	(224,160)	1,292,227
(1,011,404)	145,436	(865,968)
122,957	-	122,957
(888,447)	145,436	(743,011)
228,551	(456,814)	(228,263)

الرصيد كما في 1 يناير 2024

إيرادات ومصروفات خدمات التأمين

إيرادات إعادة التأمين

مصروفات إعادة التأمين

صافي الدخل من عقود إعادة التأمين

إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

إجمالي المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة

التدفقات النقدية

الأقساط المدفوعة صافية من عمولات التنازل

والمصروفات الأخرى المنسوبة مباشرة

التدفقات النقدية الأخرى

إجمالي التدفقات النقدية

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024

كما في 31 ديسمبر 2023

المطلوبات عن التعويضات المتكبدة	المطلوبات عن التغطية المتبقية	الإجمالي
(366,171)	(1,785,235)	(2,151,406)
(131,731)	(129,515)	(261,246)
-	2,686,342	2,686,342
(131,731)	2,556,827	2,425,096
(11,802)	-	(11,802)
(143,533)	2,556,827	2,413,294
131,614	(1,244,749)	(1,113,135)
-	73,768	73,768
131,614	(1,170,981)	(1,039,367)
(378,090)	(399,389)	(777,479)

الرصيد كما في 1 يناير 2023 (مُعاد إدراجها)

إيرادات ومصروفات خدمات التأمين

إيرادات إعادة التأمين

مصروفات إعادة التأمين

صافي الدخل من عقود إعادة التأمين

إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها

إجمالي المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة

التدفقات النقدية

الأقساط المدفوعة صافية من عمولات التنازل

والمصروفات الأخرى المنسوبة مباشرة

التدفقات النقدية الأخرى

إجمالي التدفقات النقدية

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

17.2 أرصدة مدينة أخرى

2023	2024
دينار كويتي	دينار كويتي
49,350	38,850
29,780	30,400
32,366	5,276
111,496	74,526

خطابات ضمان
تأمينات مستردة
مصاريف مقدمة وأخرى

17.3 موجودات حق الإستخدام

2023	2024
دينار كويتي	دينار كويتي
531,739	577,595
357,761	81,774
(311,905)	-
577,595	659,369
319,137	154,469
147,237	127,785
(311,905)	-
154,469	282,254
423,126	377,115

التكلفة
رصيد 1 يناير
الإضافات خلال السنة
الإستبعادات خلال السنة
رصيد 31 ديسمبر
الإطفاء المتراكم
رصيد 1 يناير
إطفاء السنة
ما يخص الإستبعادات
رصيد 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية
كما في 31 ديسمبر

17.4 ممتلكات ومعدات

المجموع	سيارات	برامج	أجهزة حاسب آلي	أثاث وأجهزة مكتبية
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
133,030	1,490	21,690	42,266	67,584
22,560	-	-	4,639	17,921
(490)	-	-	(490)	-
155,100	1,490	21,690	46,415	85,505
87,742	1,488	20,518	34,222	31,514
22,960	-	1,170	4,386	17,404
110,702	1,488	21,688	38,608	48,918
44,398	2	2	7,807	36,587
45,288	2	1,172	8,044	36,070

التكلفة
رصيد 1 يناير 2024
إضافات خلال السنة
إستبعادات خلال السنة
رصيد 31 ديسمبر 2024
الإستهلاك المتراكم
رصيد 1 يناير 2024
إستهلاك السنة
رصيد 31 ديسمبر 2024
صافي القيمة الدفترية
كما في 31 ديسمبر 2024
كما في 31 ديسمبر 2023

17.5 مطلوبات أخرى

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
92,318	116,655	مخصص مكافأه نهاية الخدمة للموظفين
59,793	57,911	مخصص أجازات الموظفين
3,500	-	أخرى
155,611	174,566	

17.6 مطلوبات التأجير

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
226,911	436,463	التكلفة
357,761	81,774	رصيد 1 يناير
584,672	518,237	إضافات خلال السنة
22,791	28,410	رصيد 31 ديسمبر
(171,000)	(149,400)	تكاليف تمويل
436,463	397,247	مدفوعات
		الرصيد كما في 31 ديسمبر

18- الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

- تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في المعاملات مع المساهمين وشركات يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة أو تأثيراً ملموساً. إن تلك المعاملات خاضعة لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.
- وفيما يلي بيان الأرصدة المدرجة في البيانات المالية وأهم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة كما في وخلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	200,000	مساهمي الشركة
1,656,253	1,656,253	الأرصدة
18,392	18,392	أرصدة مدينة أخرى
1,475,000	-	قرض حسن لحقوق حاملي الوثائق
-	800,000	أرصدة دائنة أخرى (إيضاح - 9)
-	500,000	المدفوع مقدماً لشراء استثمار
-	-	أهم المعاملات
-	-	حصة الاستثمار في شركة زميلة المستبعدة لاحد كبار المساهمين
-	-	موجودات محتفظ بها لغرض البيع مستبعدة لاحد كبار المساهمين
48,000	48,000	حملة الوثائق
20,307	20,307	المعاملات
		رواتب ومزايا قصيرة الأجل
		نهاية الخدمة وأجازات

- إن المبالغ المستحقة من / إلى أطراف ذات صلة المفصح عنها كموجودات / مطلوبات في بيان المركز المالي لا تحمل فائدة وتستحق التحصيل / السداد عند الطلب.

19- المطالبات المحتملة

- كما في تاريخ البيانات المالية لدى الشركة مطالبات محتملة فيما يتعلق بضمانات بنكية في سياق العمل المعتاد بمبلغ 680,700 دينار كويتي (2023: 680,700 دينار كويتي) وليس من المتوقع أن ينشأ عنها أية مطالبات مادية.
- تقوم الشركة بالعمل في قطاع التأمين وتحضع للإجراءات القانونية في سياق العمل المعتاد. أخذاً في الاعتبار أنه لا يمكن من الناحية العملية تقدير أو تحديد النتائج لجميع الإجراءات القانونية المعلقة أو المتوقعة، فإن الإدارة لا تعتقد أن هذه الإجراءات القانونية (بما في ذلك الإجراءات القضائية) سيكون لها تأثير مادي على نتائجها ومركزها المالي.

20- المطالبات الطارئة

- إن الشركة مدعي عليها في عدد من الدعاوي القضائية المرفوعة من حاملي عقود التكافل بخصوص المطالبات موضوع النزاع مع الشركة والتي قامت الشركة بشأنها بتكوين مخصصات والتي برأيها تعتبر كافية لتغطية أية مطالبات ناتجة.

21- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

- يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالشركة إلى حماية مساهمي الشركة من الأحداث التي تعوق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك الفشل في إستغلال الفرص. تدرك الإدارة العليا الأهمية الجوهرية لأن يتوفر لديها أنظمة لإدارة المخاطر فعالة وذات كفاءه. كما تتولي إدارة المخاطر حماية صندوق حاملي الوثائق من خلال التحقق من إستيفاء كافة المطالبات في مواعيد إستحقاقها.

22- إطار الحوكمة

- يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالشركة إلى حماية مساهمي الشركة من الأحداث التي تعوق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك عدم إمكانية إستغلال الفرص. كما تهدف سياسة إدارة المخاطر إلى حماية حاملي الوثائق من خلال التحقق من إستيفاء كافة المطالبات تجاهه على نحو سليم. تدرك الإدارة العليا ضرورة أن يتوفر لديها أنظمة لإدارة المخاطر الفعالة وذات الكفاءه.

22.1 مخاطر التأمين

- تتمثل مخاطر التأمين في مخاطر أن تتجاوز التعويضات الفعلية المستحقة لحاملي الوثائق القيمة المدرجة بالدفاتر لمطالبات التأمين المحجوزة.

تكرار ومبالغ التعويضات

- من الممكن أن يتأثر تكرار مبالغ التعويضات بعدة عوامل. وتقوم الشركة بالإكتتاب بصورة رئيسية لأخطار الحوادث العامة والحوادث والأنشطة البحرية والجوية وأنشطة التأمين الطبي. وتعتبر عقود التأمين هذه قصيرة الأجل حيث أن التعويضات عادة ما يتم الإخطار بها وتسويتها خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن ضده وهذا يساعد على تخفيف مخاطر التأمين.

الحريق والحوادث العامة

- بالنسبة لعقود التأمين على الممتلكات، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الحرائق وتوقف العمل. لدى الشركة وثائق تأمين للعقارات التي تحتوي على أجهزة الإستدلال على الحريق فقط.

- يتم إكتتاب هذه العقود بالرجوع إلى قيمة إستبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها. إن تكلفة إعادة بناء الممتلكات والحصول على محتويات بديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات مما يؤدي إلى توقف الأعمال هي عوامل أساسية تؤثر على مستوى التعويضات. ولدى الشركة غطاء إعادة تأمين لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي تعويض منفرد.

السيارات

- بالنسبة لعقود السيارات، فإن المخاطر الرئيسية التي تتمثل في التعويضات عن الوفاة والأضرار الجسدية وإستبدال أو إصلاح السيارات. إن مستوى التعويضات التي تقضي بها المحاكم لحالات الوفاة والإصابات وتكاليف إستبدال وإصلاح السيارات هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على مستوى التعويضات.

البحري

بالنسبة للتأمين البحري، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الخسائر والأضرار للسفن البحرية والحوادث التي تؤدي إلى خسائر كلية أو جزئية للبضائع. إن إستراتيجية الإكتتاب لفئة الأعمال البحرية هي ضمان تنوع الوثائق بصورة جيدة من حيث السفن وخطوط الشحن المغطاه.

الطبي

بالنسبة لعقود التأمين الطبي، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في التعويضات عن الأضرار الطبية والإعاقات المستديمة. إن إستراتيجية إعادة التأمين لفئة التأمين على الحياة تضمن تنوع الوثائق بصورة جيدة من حيث نوع المخاطر ومستوي المزايا المؤمن ضدها، يتم ذلك من خلال شروط الوثائق المبرمة مع المؤمن لتغطية القيام بالفحص الطبي لضمان المحاسبة عن الظروف الصحية الحالية والتاريخ الطبي للعائلة عند التسعير.

مخاطر إعادة التأمين

لتقليل التعرض لمخاطر مالية ناتجة من تعويضات تأمينية كبيرة، تقوم الشركة، ضمن سياق العمل العادي، بالدخول في إتفاقيات مع أطراف أخرى بغرض إعادة التأمين. إن مثل تلك الترتيبات لإعادة التأمين تعطي الشركة المجال لتنوع أعمالها مما يتيح للإدارة السيطرة على تعرض الشركة لخسائر محتملة تنجم عن المخاطر، كما أنها توفر قدرة إضافية للنمو.

إن عقود إعادة التأمين المسندة لا تعفي الشركة من إلزاماتها تجاه حاملي الوثائق، وبالتالي تظل الشركة مسؤولة عن جزء من تعويضات إعادة التأمين قيد التسوية بمقدار عجز معيدي التأمين عن الوفاء بإلتزاماتهم بموجب عقود إعادة التأمين.

تتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة بموجب عقود التأمين في إحتمال إختلاف التعويضات الفعلية ومدفوعات المزايا أو توقيت هذه البنود عن التوقعات التي تنتظرها الشركة. تتأثر هذه المخاطر بمعدل تكرار التعويضات ومعدل خطورتها والمزايا الفعلية المدفوعة والتطورات اللاحقة للتعويضات طويلة الأجل. وعليه، فإن هدف الشركة هو ضمان توفر الإحتياطيات الكافية لتغطية هذه المطالبات.

يتم التخفيف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه عن طريق الإعتداد على التنوع من خلال محفظة كبيرة من عقود التأمين. كما تتحسن مستويات تنوع المخاطر من خلال الإنتقاء الجيد وتطبيق توجيهات إستراتيجية الإكتتاب بالإضافة إلى إستخدام ترتيبات عمليات إعادة التأمين.

يتم توزيع معظم الأعمال المسندة على أساس الحصة النسبية مع تنوع حدود الإحتفاظ حسب المنتج والإقليم الجغرافي. يتم تقدير المبالغ المستردة من معيدي التأمين بطريقة تتسق مع مخصص التعويضات قيد التسوية كما تتفق أيضاً مع عقود عمليات إعادة التأمين. على الرغم من أن الشركة لديها ترتيبات إعادة تأمين، لا يعفي ذلك الشركة من إلزاماتها المباشرة تجاه حاملي الوثائق وبالتالي تظهر مخاطر الإلتزام فيما يتعلق بعمليات التأمين المسندة وذلك حسب مدي عجز أي معيد للتأمين عن الوفاء بالإلتزامات المقدرة بموجب عقود إعادة التأمين. تتنوع عمليات إعادة التأمين لدي بحيث لا تعتمد على معيد تأمين واحد، كما لا تعتمد أنشطة عمليات على أي عقد إعادة تأمين فردي.

عقود التأمين العامة

تصدر الشركة بصورة رئيسية الأنواع التالية من عقود التأمين العامة: الشحنات البحرية والتأمين الشامل على جسم السفينة وإلتزام الطرف الآخر والحرائق والتأمين الشامل على أهل المنزل وتأمين المتعاقدين ضد كافة المخاطر وكافة مخاطر البناء وتعطل الآلات والمعدات الكهربائية والسطو والحوادث الشخصية والنقد بالطريق وتعويضات العمال وإلتزام الطرف الآخر والتعويضات المهنية وتأمين البنوك ضد الخسائر وتأمين رحلات السفر وتأمين السيارات الشامل وتأمين السيارات بإلتزام الطرف الآخر. عادة ما تغطي المخاطر المتضمنة في عقود التأمين العامة فترة إثني عشر شهراً.

بالنسبة لعقود التأمين العامة. تنتج المخاطر الأكثر جوهرية من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأنشطة الأرهابية، بالنسبة لعقود الرعاية الصحية، تنتج معظم المخاطر الأكثر الجوهرية من التغيرات في أساليب الحياة والأوبئة والتطورات التي تطرأ على علم الطب والتكنولوجيا.

لا تتنوع المخاطر بصورة كبيرة فيما يتعلق بموقع المخاطر التي تتكبدتها إدارة الشركة ونوع المخاطر المؤمن عليها وحساب قطاع الأعمال.

يخفف من حدة المخاطر المذكورة أعلاه الاعتماد على التنوع من خلال محفظة كبيرة من عقود التأمين. يتحسن تنوع المخاطر من خلال الإنتقاء الجيد وتطبيق الإكتتاب.

إستطاعت إدارة الشركة أيضاً الحد من المخاطر عن طريق فرض حد أقصى لمبالغ التعويضات الخاصة ببعض العقود بالإضافة إلى استخدام ترتيبات إعادة التأمين للحد من التعرض للكوارث (مثل الأضرار الناتجة عن العواصف والزلازل والفيضانات).
إن الهدف من إستراتيجيات الإكتتاب وإعادة التأمين هو الحد من مخاطر التعرض للكوارث وفقاً لحد أقصى محدد مسبقاً إستناداً إلى قدرة الشركة على تحمل المخاطر كما تحدد الإدارة.

الإفترضات الرئيسية

يتمثل الإفتراض الأساسي الذي تستند إليه التقديرات في الخبرات المتوفرة لدى الشركة حول تطورات التعويضات السابقة. يتضمن ذلك الإفتراضات المتعلقة بمتوسط تكاليف التعويضات وتكاليف التعامل مع التعويضات وعوامل تضخم التعويضات وعدد التعويضات لكل سنة حوادث. كما يتم استخدام أحكام نوعية إضافية لتقييم مدى عدم إمكانية تطبيق الاتجاهات السابقة على المستقبل، مثل معدل الوقوع لمرة واحدة والتغيرات في عوامل السوق مثل الموقف العام حول التعويضات والظروف الإقتصادية بالإضافة إلى العوامل الداخلية مثل تنوع محفظة التأمين وشروط وثيقة التأمين واجراءات التعامل مع التعويضات. كما يتم الاستعانة بالأحكام التقديرية لتقييم إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الخارجية مثل الأحكام القضائية والتشريعات الحكومية على التقديرات.
كما تتضمن الإفتراضات الرئيسية الأخرى تنوع معدلات الربح والتأخر في السداد والتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

22.2 المخاطر المالية

تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة الشركة ولكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لإستمرار الشركة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالشركة مسؤولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.
تتعرض الشركة بصورة رئيسية لمخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تقتصر على مخاطر أسعار الأسهم والعملات الأجنبية أخذاً في الإعتبار أن الشركة ليس لديها أي أدوات مالية تحمل فائدة. تقوم إدارة الشركة بمراجعته وإعتماد سياسات إدارة كل من هذه المخاطر وملخصها فيما يلي:

(أ) مخاطر الإئتمان

- إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر أن يتسبب أحد أطراف أداة مالية في تكبد الطرف الآخر خسائر مالية بسبب التخلف عن الوفاء بالإلتزامات.
- فيما يلي السياسات والإجراءات المطبقة للحد من تعرض الشركة لمخاطر الإئتمان:
- تتم مراقبة تعرض الشركة لمخاطر الإئتمان عن قرب من قبل مجلس إدارة الشركة.
 - يتم إبرام عمليات إعادة التأمين مع الأطراف المقابلة ذوي التصنيف الإئتماني الجيد وتتجنب الشركة تركيزات المخاطر عن طريق اتباع تعليمات السياسة الموضوعية فيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة. تقوم الإدارة بتقييم الملاءة المالية لمعدي التأمين وتحديث إستراتيجية شراء عقود إعادة التأمين والتأكد من توفر المخصص المناسب للإئتمان في القيمة.
 - تقوم إدارة الشركة بوضع الحد الأقصى للمبالغ التي قد يتم دفعها مقدماً للأطراف المقابلة من الشركات من خلال تقييم الحالات الفردية ذات الصلة.
 - إن مخاطر الإئتمان فيما يتعلق بأرصدة العملاء، المتكبدة من عدم سداد الإشتراكات أو الإشتراكات سوف تستمر فقط خلال فترة السماح المحددة في الوثيقة حتى إنتهاء صلاحيتها، وذلك إما عند سداد الوثيقة أو إنتهائها. ويتم تسوية العمولة المدفوعة للوسطاء مقابل المبالغ المستحقة منهم وذلك لتخفيض مخاطر خسائر الإئتمان المتوقعه.
 - يتم وضع حدود لصافي التعرض للمخاطر لكل طرف مقابل أو مجموعه أطراف مقابلة وحساب قطاع الأعمال (أي يتم وضع حدود للإستثمارات والودائع النقدية والحد الأدنى لتصنيفات الإئتمان للإستثمارات التي يمكن الإحتفاظ بها).

- يوضح الجدول التالي مجمل الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر:

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,214,735	1,214,735	المساهمون
1,475,000	-	ودائع لأجل
-	200,000	مبالغ مدفوعة لشراء إستثمارات
-	613,761	أرصدة مدينة أخرى
1,656,253	1,656,253	المستحق من حاملي الوثائق
4,345,988	3,684,749	قرض حسن لحقوق حاملي الوثائق
		إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
2,244,444	3,205,744	حاملي الوثائق
-	3,000,000	نقد ونقد معادل
800,760	290,908	ودائع لأجل
84,602	74,526	موجودات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
3,129,806	6,571,178	أرصدة مدينة أخرى
		إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف الائتماني
يوضح الجدول التالي معلومات عن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان حسب التصنيف الموجودات طبقاً لدرجات التصنيف الائتماني
للأطراف المقابلة لدى الشركة.

2024

غير متأخرة أو غير منخفضة القيمة			
الاجمالي	تصنيف قياسي	تصنيف مرتفع	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,214,735	-	1,214,735	المساهمون
200,000	-	200,000	ودائع لأجل
1,656,253	1,656,253	-	أرصدة مدينة أخرى
3,070,988	1,656,253	1,414,735	قرض حسن لحقوق حاملي الوثائق
3,205,744	-	3,205,744	حاملي الوثائق
3,000,000	-	3,000,000	نقد ونقد معادل
290,908	290,908	-	ودائع لأجل
74,526	-	74,526	موجودات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
6,571,178	290,908	6,280,270	أرصدة مدينة أخرى

2023

غير متأخرة أو غير منخفضة القيمة			
الاجمالي دينار كويتي	تصنيف قياسي دينار كويتي	تصنيف مرتفع دينار كويتي	
1,214,735	-	1,214,735	المساهمون
1,475,000	-	1,475,000	ودائع لأجل
1,656,253	1,656,253	-	مبالغ مدفوعة لشراء إستثمارات
4,345,988	1,656,253	2,689,735	قرض حسن لحقوق حاملي الوثائق
2,244,444	-	2,244,444	حاملي الوثائق
800,760	800,760	-	نقد ونقد معادل
84,602	-	84,602	موجودات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
3,129,806	800,760	2,329,046	أرصدة مدينة أخرى

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر أن تواجه الشركة صعوبة في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالأدوات المالية. يتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس شهري وتضمن الإدارة توفر وال كافي للوفاء بأي التزامات قد تنشأ.
يلخص الجدول التالي قائمة إستحقاق المطلوبات المالية على الشركة إستناداً إلى تواريخ الإلتزامات التعاقدية، إستناداً إلى تقدير الإدارة لسيولة هذه المطلوبات المالية.

2024

الاجمالي	ما زاد عن سنة	حتى سنة واحدة	عند الطلب	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
19,727	-	19,727	-	المساهمون
19,727	-	19,727	-	أرصدة دائنة أخرى
5,265,749	-	5,265,749	-	حاملي الوثائق
62,645	-	62,645	-	مطلوبات عقود التأمين المصدرة
174,566	-	174,566	-	مطلوبات عقود إعادة التأمين
397,247	264,726	132,521	-	مطلوبات أخرى
5,900,207	264,726	5,635,481	-	مطلوبات التأجير

2023

الاجمالي	ما زاد عن سنة	حتى سنة واحدة	عند الطلب	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
23,025	-	23,025	-	المساهمون
23,025	-	23,025	-	أرصدة دائنة أخرى
4,838,838	-	4,838,838	-	حاملي الوثائق
23,281	-	23,281	-	مطلوبات عقود التأمين المصدرة
155,611	-	155,611	-	مطلوبات عقود إعادة التأمين
436,463	326,111	110,352	-	مطلوبات أخرى
5,454,193	326,111	5,128,082	-	مطلوبات التأجير

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار السلع والأسهم. قامت الشركة بتطوير سياساتها وللتحسين من عملية التخفيف من مخاطر السوق لدى الشركة.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداء مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض بعض عمليات الشركة لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة من الإنكشافات لعملات أجنبية مختلفة والتعرض لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة من الموجودات أو المطلوبات المدرجة بعملة أجنبية. تراقب الشركة أية تقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس مستمر والذي قد يكون له تأثير عكسي على الأداء المالي للشركة.

23- إدارة رأس المال

إن هدف الشركة الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان المحافظة على نسب رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها الشركة وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. للمحافظة على أو تعديل رأس المال، يحق للشركة تعديل سداد توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو رد رأس المال للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة.

يتكون رأس المال من رأس المال المساهم به والإحتياطي الإجباري والإحتياطي الإختياري والأرباح المرحلة ويقدر ذلك بمبلغ 5,251,022 دينار كويتي كما في تاريخ البيانات المالية (2023: 5,182,081 دينار كويتي).

24- قضايا

كما في تاريخ البيانات المالية هناك قضايا مرفوعة من وعلى الشركة لا يمكن تحديد نتائجها النهائية حيث إنها لازالت متداولة امام القضاء. في رأي الإدارة أن نتائج هذه القضايا لن تؤثر مادياً على البيانات المالية المرفقة، وعليه تم اتخاذ المخصصات التي ترى الإدارة بأنها كافية.



PKF Bouresli & Co.
Fahed Al-Salem Street,
Panasonic Tower, 3rd Floor
P.O. Box 20986, Safat 13070, Kuwait

T : +965 2227 9330
info@pkf.com.kw
pkf.com.kw

PKF Bouresli & Co. Kuwait is a member of PKF Global, the network of member firms of PKF International Limited, each of which is a separate and independent legal entity and does not accept any responsibility or liability for the actions or inactions of any individual member or correspondent firm(s).